الفصل بين المتلازمات النحوية في مقابسات ابي حيان التوحيدي (٤٠٣هـ) دراسة في المعنى النحوي

Separating Grammatical Conjunctions in Abu Hayyan al-Tawhidi's Quotes (403ah) A Study Of Grammatical Meaning

أ.م.د. باسل محمد محيي الدين / الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب/ قسم اللغة العربية

Assist.Prof. Dr. Basil Mohammed Mohi ALDeen, Al-Mustansiriya University, College of Arts, Department of Arabic Language

basil.mohi@uomustansiriyah.edu.iq

ملخص البحث

أتسمت العربية بسمات وخصائص منها صفة الترابط بين عناصرها، وإحدى صور الترابط ما يطلق عليه بالمتلازمات النحوية. وقد زخرت المؤلفات النحوية بالتلازم متمثلةٍ بالازواج النحوية مترابطة ومتصلة تتحد اتحاداً وظيفياً كي تؤديَ معنى نحوياً، قد لا تقوى على ادائه منفصلة عن قريناتها وكأنهما كالكلمة الواحدة في السياق ، إذ لابّد من تواليها وتلازمها في التركيب الاسنادي ليستقيم معنى الكلام، كالمبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل، والمضاف والمضاف اليه ... وورد لفظ (الفصل) في أغلب كتب النحاة ، ولاسيما في المسائل النحوية التي تحدثوا فيها عن الازواج النحوية التي يجوز الفصل فيها ، و ما لا يجوز الفصل فيها، فضلاً عن ذكر الفواصل التي تفصل بين المتلازمات النحوية... وقد ورد الفصل بين المتلازمات النحوية بصور عدة سواء بالظرف والجار والمجرور أو بالجمل الاعتراضية – مدار البحث– وسواها . ومردّ الفصل : التوسع في الكلام او العناية والاهتمام او الحصر ومراعاة التناسب بين الفواصل القرآنية والأبيات الشعرية ...والغاية المتوخاة من هذا البحث رصد ظاهرة الفصل بين المتلازمات النحوية في سفرٍ من أسفار العربية الا وهو (المقابسات لابي حياة التوحيدي " ٤٠٣هـ") التي حوت نصوصاً من نوادر التركيب في شتى العلوم والمعارف في ما رواه وسمعه وحضر مجالسه لشيوخه واساتذة عصره... وفق لغةً بليغةً ، وعبارات فصيحة، وألفاظ وتراكيب جزلة. وتبنى البحث عرضاً لنصوص مختارة من مقابسات التوحيدي ، ولاسيما تلك التي ورد الفصل فيها بين المتلازمات النحوية بما يتّسق مع القواعد والاقيسة التي اقرّها النحويون في مصنفاتهم.

الكلمات المفتاحية.. (المتلازمات النحوية – الفصل بين المتلازمات النحوية – مقابسات ابي حيان التوحيدي – شبه الجملة – الجملة الاسمية)

: Abstract

Arabic language is characterized by features and characteristics, including the interconnection between its elements, and one of the forms of interconnection is what is called grammatical collocations .The grammatical literature is full of collocations, represented by grammatical pairs that are interconnected and connected, and functionally united to produce a grammatical meaning that may not be able to perform it separately from its counterparts, as if they were like one word in context.Therefore, they must be consecutive and interconnected in the attributive structure in order for the meaning of the speech to be correct, such as the subject, the predicate, the verb, the additive and the genetive .The word "separation" appears in most grammarians' books, especially grammatical issues in which they talk about grammatical pairs that are permissible to separate and those that are not, in addition to mentioning the breaks that separate grammatical conjunctions.The separation between grammatical conjunctions has been mentioned in several forms, whether by adverbs, prepositions, or interjective sentences، in search path or something else.The reason behind the separation to expand in speech, the interest and attention, or to limit it or take into account the proportionality between the Qur'anic chapters and the poetic verses.The intended purpose of this research is to monitor the phenomenon of separation between grammatical conjunctions in one of the Arabic books, namely (Al-Muqabasat[Quotes] by Abu Hayyan Al-Tawhidi (403 AH), which contained texts of rare compositions in various sciences and knowledge in what he narrated, heard, and attended the councils and sheikhs (the elite people) of his time, according to eloquent language and powerful expressions and structures. The research included a presentation of selected texts from Al-Tawhidi's quotes , especially those in which the separation of grammatical conjunctions was mentioned in a manner consistent with the rules and analogies approved by grammarians in their works.

Keywords: grammatical collocations - separation of grammatical collocations - Abu Hayyan Al-Tawhidi's quotes- semi sentence – noun clause)

مقدمة

الحمدُ لله ربّ العالمين الملكُ الحقّ المبين، أنزلَ الكتابَ المبينَ، ليُخرجَ الناس من الظلمات الى النور، والصلاة والسلام على سيدّ المرسلين وخاتم النبيين سيدنا محمد وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين وصحابته الغرّ الميامين ومن تبعهم بإحسانٍ الى يوم الدين وبعد.

اتسمت العربية بسماتٍ وخصائصَ عدّة منها صفة الترابط بين عناصرها ، إذ يُعدّ من أبرز السمات التي امتازت بها هذه اللغة . وإحدى صور هذا الترابط ما يطلق عليه بالمتلازمات النحوية، وقد زخرت المؤلفات النحوية بالتلازم متمثلة بالأزواج النحوية مترابطة ومتصلة تتحد اتحاداً وظيفياً تؤديا معنىً نحوياً ، فلا تقوى المفردة النحوية على أدائه منفصلة عن قريناتها كأنّهما كالكلمة الواحدة في السياق. وقد وردت لفظة (التلازم) في عبارات ومسائل النحويين القدامى وكان واضحاً ومعلوماً لديهم، ولاسيما مع تحديد القاعدة المعيارية لذلك، التي دلّت بشكل جليّ أنّ هناك مفردات نحوية لابد من تواليها وتلازمها في التركيب ليستقيم معنى الكلام كالمبتدأ و الخبر والفعل والفاعل والمضاف والمضاف اليه والصفة والموصوف... وهما يؤديان معا وظيفة نحوية ودلالية. لذا فقد وضع النحويون القدامى ضوابط وقيوداً يتم بموجبها الفصل بين العناصر النحوية المتلازمة، وورد لفظ (الفصل) في أغلب كتب النحاة ولاسيما في المسائل النحوية التي تحدثوا فيها عن الأزواج النحوية التي يجوز الفصل فيها و ما لا يجوز الفصل فيها، فضلا عن ذكر الفواصل التي تفصل بين المتلازمات النحوية. سلّط البحث الضوء على أحد أهم المدونات العربية وهي (مقابسات أبي حيان التوحيدي) الدرّة الثمينة والجوهرة النادرة المثال ، وقد خاض كلّ بحرٍ وغاص كلّ لجّةٍ، كيف لا ومؤلفه أبو حيان كان (مُتقِناً في جميع العلوم، من النحو واللغة والشعر والأدب ، والفقه والكلام على رأي المعتزلة ، وكان صوفي السمت والهيأة ... وكان جاحظيّاً يسلك في تصانيفه مسلك الجاحظ... فهو شيخ الصوفية وفيلسوف الادباء وأديب الفلاسفة، ومحقق المتكلمين ومتكلم المحققين وإمام البلغاء... واسع الدراية والرواية) (التوحيدي، ١٩٩٢، الصفحات ١٠-١١) وقد تجلّت هذه الخصائص والسمات في مقابساته التي جمعها في كتابه (المقابسات) وهي اختيارات لأقوال وحوادث واحاديث ومسامرات دار الحديث فيها عن شتى العلوم والمعارف الفقهية منها واللغوية والمنطقية والفلسفية والاخلاقية والاجتماعية ... لقد زخرت مقابسات التوحيدي بالعديد من الظواهر اللغوية والنحوية، فهو ملمٌ بجميع علوم العربية ولاسيما صناعة النحو وأقيسها. ومنها الفصل بين المتلازمات النحوية التي سبقت الاشارة اليها. اذ زخرت مقابساته بهذه الظاهرة سواء الفصل بالجار والمجرور أو شبه الجملة، أو الجمل الاعتراضية فضلاً عن الظواهر الاخرى سواء البيانية والكنايات ... مبثوثة في طياتها مراعية ضوابط وسَمْت العربية وفق لغة بليغة وعبارات فصيحة، وألفاظ وتراكيب جزلة. إذ بَرَعَ التوحيدي في توظيف الفصل بين المتلازمات النحوية لتحسين وتقوية

نصوص المقابسات . وتبنى البحث نماذج مختارة من مقابسات التوحيدي مسلطا الضوء فيها على المتلازمات النحوية التي تم الفصل بين عناصرها النحوية المتلازمة، ولا سيما الفصل بشبه الجملة والجمل الاعتراضية وفق المنهج الوصفي التحليلي. إذ كنت أُورد النص – مدار البحث – من المقابسة مع بيان معاني ودلالات ما وردَ فيه من مصطلحات فلسفية ومنطقية– ما امكنني ذلك – وتارة مرادفاتها واستبانة المعنى العام ومراد التوحيدي في المقابسة، وقد دعاني ذلك – احيانا – الى اطالة النصوص المقتبسة و تحليلها فلسفياً مستعيناً بكتب المصطلحات والحدود الفلسفية وحيناً بكتاب المقابسات عينه ، ومردّ ذلك لأثراء البحث ولتعضيد التحليل اللغوي وإبانه المعاني النحوية في توظيف العناصر النحوية الواردة في سياقاتها فضلا عن بيان مراد ومقصد التوحيدي في مقابساته. بما لا يخل بمعنى النص المقتبس، ناهيك عن إظهار الغاية المبتغاة من الفصل بين المتلازمات النحوية التي وظّفَها التوحيدي بشكلٍ لافتٍ في مقابساته بما يتماثل والاقيسة والقواعد النحوية – التي سلط البحثُ الضوء عليها– مع تحليل ما يرِدُ من ظواهرَ ومسائلَ نحوية في نصّ المقابسة – مدار البحث – بإيجازٍ غير مُخِلٍّ لإثراء البحث ، وقد وردت ضمن النصوص المختارة مدار البحث اسماء لأعلام ولاسيما الفلاسفة لم أعرّفْ بهم ، لأن المقام لا يسع لذلك. فضلا عن عدم تخريج بعض المطالب اللغوية لوضوحها وإبانتها لدى أهل الصنعة . وكانت بعض النماذج المختارة من المقابسات تضم عدّة جمل اعتراضية قد فَصَلت بين المتلازمات النحوية ، اذ أكتفي بإيراد إحداها ولاسيما ابرزها مخافة الاطالة. وضمَّ البحثُ مقدمة، وتوطئة تحدثت فيها عن مفهوم التلازم والفصل في العربية ، وعن أنواع التلازم والمتلازمات النحوية، وعن الفصل وأنواعه ، وعمّا يُتَوَسّعُ به في الكلام سواء الظرف والجار والمجرور ، أو الجملة الاعتراضية، مع بيان سمات الفصل بين المتلازمين في مقابسات التوحيدي. وجاءت الدراسة في مبحثين : الاول : الفصل بين ركني الجملة الاسمية ضمّ خمسةَ مطالب، لإظهار هذا المنحى والمعنى النحوي ، إذ تمَّ اختيار نصوص من مقابسات التوحيدي ضمت متلازمات نحوية فصل بينهما الظرف أو الجار او المجرور. وخُصَّ المبحث الثاني بالفصل بين ركني الجملة الفعلية مع انتخاب نصوص من مقابسات التوحيدي لإجلاءِ هذا المنحى والمعنى النحوي ايضا ، جاء الفصل بينهما بالجمل الاعتراضية. وختمت البحث بخاتمة عرضت فيها أهم النتائج التي توصل اليها البحث. مع إيراد ثبتٍ بأهمِّ المصادر التي عدت اليها لإتمام البحث. وكان المنهج المعتمد في كتابة الهوامش ، نظام التوثيق (APA) وفق المنهج الآتي : إيراد الهوامش – الاحالة – في المتن بدءاً بذكر لقب المؤلف ، فتاريخ طبع الكتاب ، فذكر رقم الصفحة والجزء إن كان المصدر المحال اليه يضم عدّة أجزاء. وعند وجودِ أكثر من مصدر – محال اليه – لأحد المؤلفين ، فيتم التمييز بينهما باعتماد سنة طبع المصدر المحال اليه وفق ما مثبّت في ثبت المظان، اللهم أعنا ووفقنا لخدمة العربية لغة الذكر الحكيم وآخر دعوانا أن الحمدُ لله ربّ العالمين.

توطئة

مفهوم التلازم والفصل في العربية

أولاً: التلازم

اقتضت التوطئة أن نَستهلّها ببيان مفهوم التلازم قبل التحدث عن مفهوم الفصل، لأنّ التلازم هو الأصل والفصلُ فرعٌ عليه، ولأن معرفة التلازم تعين على معرفة الفصل بصورة أوضح وأدق ، فضلا عن أنّ التلازم أوسعُ مفهوماً من الفصل (علي، ٢٠٠٦، صفحة ١٤، بحث).

التلازم لغةً: التلازم مصدر الفعل الماضي (تَلازَم) نقول ، تلازمَ يتلازمُ تلازماً فهو متلازمٌ . (عمر، ٢٠٠٨، صفحة ٢٠٠٧/٣) واللام والزاء والميم ، أصل واحد صحيح يدل على مصاحبة الشيء بالشيء دائماً ، يقال : لزمهُ الشي يلزمه (ابن فارس، ٢٠٠٨، صفحة ٤٧٥/٢) ونقول : لزِمَ الشيءَ لزْماً ولُزوماً ، ولازمهُ ملازمة ولزاماً والتزمَهُ إياه ورجُلٌ لزمه ، يلزمُ الشيء فلا يفارقه (ابن سيدة، ٢٠٠٠، صفحة ٥٨/٩) و (معنى اللزوم للشيء عدم المفارقة عنه، يقال : لزمَ فلانٌ بيتهُ إذا لم يفارقه ولم يوجد في غيره) (الكفوي، ١٩٩٨، صفحة ٧٩٥) وتلازم الشخصان أو الشيئان: تعلقا تعلُقاً لا انفكاك فيه. (عمر، ٢٠٠٨، صفحة ٢٠٠٧/٣) وملاك القول : إنّ التلازم في اللغة هو : مصاحبة الشي للشيء ،وتعلُّقه به على نحو الدوام والثبوت بما لا انفكاك معهُ.

ثانياً: التلازم اصطلاحاً: لم يُؤثر عن النحاة الأوائل من عرّف التلازم بما يوضح مفهومه او أفرد باباً خاصا به بيّن مسائله وحدوده ، علماً أنهم تناولوا مصطلح التلازم بلفظه أو معناه في مسائلهم ومؤلفاتهم.

وقد زخرت الكتب النحوية بالتلازم متمثلة بالأزواج النحوية مترابطة ومتصلة كل زوجين الأصل فيهما الترابط والتلازم والمجاورة ، وكأنهما كالكلمة الواحدة في السياق، يؤديان معاً المعنى المطلوب ووجود أحدهما يوجب وجود الآخر (علي، ٢٠٠٦، صفحة ١٩ بحث) ونجد للفظة التلازم استعمالاً في عبارات ومسائل النحويين القدامى، ومنه قول ابن عصفور في باب الأفعال الداخلة غلى المبتدأ والخبر ما نصّه : (وينبغي أن تعلمَ انّ (كان) تنقسم ثلاثةَ أقسامٍ: تامّة , ناقصة وزائدة ، فالزائدةُ تُزادُ بين الشيئين المتلازمين كالعامل والمعمول ، والصلة والموصول، ولا تزادّ اولاً ولا آخراً، فمن ذلك قوله :

سُراةُ بني أبي بكرِ سَاموا على كانَ المسَوّمةِ العرابِ ، فزاد (كان) بين حرف الجر والمجرور) (الزجاجي، ١٩٩٨، الصفحات ٣٩٧/١-٣٩٨) ونُقل عنه ايضاً زيادة (كان) بين عددٍ من المتلازمات النحوية ما نصه ((وقد ذكر ابن

عصفور أنها تزاد بين الشيئين المتلازمين كالمبتدأ وخبره نحو : (زيدٌ كان قائمٌ)) والفعل ومرفوعة نحو : (لم يوجدْ كانُ مثلُكَ) والصلة والموصول ، نحو : (جاءَ الذي كان أكرمتُهُ) والصفة والموصوف ، نحو ((مَرَرْتُ برَجُل كانَ قائمٍ)) (ابن عقيل، ٢٠٠٩، الصفحات ١/١٣٣-١٣٤). وقد ورد ذكر التلازم بمعناهُ من دون لفظة في مؤلفات وعبارات قدامى النحويين وتجلّى ذلك بوضوح حين ذكروا إن العنصرين النحويَين أو المتلازمين كالشيء الواحد أو كالكلمة الواحدة ومنه قول السيرافي وهو يتحدث عن حبذا (وأمّا حَبذَّا) فأنّ (حبّ) فعل و (ذا) فاعل ، وبُنِيَ معه وجُعلا جميعاً بمنزلة شيءٍ واحدٍ يقع موقع اسم مبتدأ في الواحد والاثنين والجماعة والمذكر والمؤنث بلفظ واحد في معنى المدح والذم) (السيرافي، ١٩٩٠، صفحة ٢/٣٨٣)٠ وملاك القول فأنَّ (التلازم) بلفظهِ أو بمعناه كان عند النحويين القدامى واضحاً ومعلوماً ولاسيما مع تحديد القاعدة المعيارية لذلك ، التي دلت بشكل جليّ أنّ هناك مفردات نحوية لابد من تواليها وتلازمها في التركيب، ولابد للأول من وجود الثاني ليستقيم معنى الكلام، ومنها: المبتدأ والخبر والفعل والفاعل والمضاف والمضاف اليه ، والجار والمجرور والصفة والموصوف والصلة والموصول ، والتمييز والمُمَيَّز ،والاداة ومدخولها... وبين كلّ عنصرين ترابط وتلازم (علي، ٢٠٠٦، الصفحات ١٢-١٣) وهذا التلازم بين لفظ وتركيب او لفظ ومحلَّه الاعرابي هو أحد أبرز السمات في العربية . و قيل عند اللغويين المحدثين : (صدى حاجة المفردة الى لفظة أخرى فيكون لهما معاً خصوصية تركيبية . (مبروك، ٢٠١١، صفحة ١١٣) وقيل : اتحاد كلمتين اتحاداً وظيفياً، حتى أنهما لتعدانِ كالكلمةِ الواحدة في موقعها في التركيب الجُملي فتؤدي معنى واحداً، تقسيمهما يُبعدهما عّما أرادهُ لهما المتكلم ،فيكون الاتحاد بين الكلمتين بعلاقة نحوية معينة) (عمايرة، ١٩٨٤، صفحة ١٩٠)

أنواع التلازم والمتلازمات النحوية

أنواع التلازم

ينقسم التلازم على قسمين : الاول : ما يجلبُهُ ذوقُ صاحبِ النص -وعادتِه- الذي اكتسبه عن طريق العادة والسلوك الفردي وهي سمات خاصة وتُعدُّ نتيجة قصدية للفرد في مزاولة وممارسة اللغة ويكون ملازماً لنص المبدع نفسه حصراً، خلا إن كان هناك تناصٌ أو اقتباسٌ أو محاكاة مع نصوص أخرى لمبدعين آخرين ، الثاني: تلازمٌ فرضته القاعدة النحوية وهو تلازمٌ جبري ، ليس لأصحاب المجموعة اللغوية دخلٌ فيه سوى تطبيقه. (مبروك، ٢٠١١، الصفحات ١٠١-١٠٢) ويُقسم التلازم الذي فرضته القاعدة النحوية على قسمين : الأول : التلازم المدمج التساهمي : وهو تلازم لا يُبيحُ أكثر النحويين الفصل بين طرفيه المتلازمين والمراد به (شدة الارتباط بين العنصرين المتلازمين

بشكل ملتصق ، فلا يقعان منفصلين في التركيب ولا يوجد فاصل بينهما... ومنه الجار والمجرور ، والمضاف والمضاف اليه، والفعل والفاعل ،والصفة والموصوف، والصلة والموصول. (مبروك، ٢٠١١، صفحة ١٠٧) إنّ حرص النحويين على ضرورة الاقتران بين هذه المتلازمات إمّا أن يكون ناشئاً من إحساسهم بافتقار أحد المتلازمين للآخر، فلا تتضح القيمة الدلالية للمتلازم الواحد بانفصاله عن قرينة؛ لأنّهما يكونان في التركيب النحوي كالشيء الواحد وهما يؤديان معاً وظيفة نحوية دلالية واحدة، وإما حرص النحويين الشديد على إطّراد أحكام نظرية العامل، فبعض العوامل يكون ضعيفا لا يعمل مع تحقق الفصل بينه وبين معموله، فيحكم النحاة بضرورة الاتصال بين المتلازمين. (علي، ٢٠٠٦، صفحة ١٧)

ثانياً: التلازم المنفصل

وهو تلازمٌ أباح النحاة فيه انفصال المتلازمين بفواصل لغوية فيتباعدان في الشكل التركيبي ، ولا يؤثر ذلك في تحقق علاقة التلازم بينهما، لارتباطهما النحوي والدلالي ، ومثالهُ علاقة الفاعل بمفعوله وعلاقة المبتدأ بخبره ، وشبه الفعل ومعموله وغيرها من المتلازمات، وهذه العلاقة وإن كانت تلازمية لكنها انفصالية غير مدمجة، تسمح بالفصل بين العناصر المتلازمة نحو : زيدٌ الذي جاءَ من السفرِ مجتهدٌ ،فنلاحظ الفصل بين المبتدأ و الخبر بالاسم الموصول وصلته . (علي، ٢٠٠٦، صفحة ١٠٧)

وقد فُصِل بين الفعل والفاعل في قوله تعالى Πفَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَىO (طه: ٦٧).إذ فصل بين الفعل (أوجَسَ)والفاعل (موسى) (عليه السلام) بشبه الجملة (في نفسهِ)

و (خيفةً) مفعول به وقد تأخر الفاعل هنا عن المفعول به للفاصلة القرآنية ، وقيل مراعاةً للمعنى الى جانب الفاصلة القرآنية . (السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ٢٠٠٧، صفحة ٤٩) إن الذي جعل النحويين يقبلون بالفصل بين الازواج المتلازمة – احياناً– قد يكون راجعاً لطبيعة العلاقة بين المتلازمين، فقد تضعُفُ هذه العلاقة فيسوغُ الفصل بينهما ، أو ربما كانت هذه العلاقة قادرة على أن تحفظ وجودها على الرغم من الفصل بين المتلازمين، وربما يعود السبب لنوع الفاصل الذي يفصل بين المتلازمات النحوية، وهل هو أجنبيّ عنهما، أم يتصل بأحدهما بسبب ، أم هل هو مّما يُتوسَعُ به في الكلام، أم مّما يلتزم موقعاً محدداً، فبالنظر الى هذه الامور جوّز النحويون خرق قرينة التلازم في مواضعَ بعينها ولم يجوّزوه في اخرى. (علي، ٢٠٠٦، صفحة ١٧) ، فإن كان الفاصلُ غير أجنبيٍّ أو مما يتوسع به في الكلام فقد أجاز النحاة الفصل به بين المتلازمات النحوية.

ثانياً: الفصل

للفصل في اللغة معانٍ عدّة ، قال ابن فارس: (الفاء والصاد واللام كلمة صحيحة تدلّ على تمييز الشيء من الشيء وإبانته عنه، يقال : فصلت الشيء : فصلاً . (ابن فارس، ٢٠٠٨، صفحة ٣٥٥/٢) و (والفصلُ بَوْنُ ما بين الشيئين ، والفصلُ من الجسدِ موضع المفْصِل، وبين كلّ فصلين وَصل ... والفصلُ الحاجزُ بين الشيئين ، فصلَ بينهما يفصِلُ فصلاً فانفصل وفصلتُ الشيء فانفَصَلَ أي قطعته فانقطعَ...) . (ابن منظور، ٢٠٠٥، الصفحات ١٨٨/١١-١٨٩)

الفصل اصطلاحاً: ورد لفظ (الفصل) في معظم كتب النحاة في المسائل النحوية، إذ تحدث النحويون عن الازواج النحوية التي يجوز الفصل بينها ، والازواج النحوية التي لا يجوز الفصل بينها، فضلاً عن ذكر أنواع الفواصل التي تفصل بين المتلازمات النحوية . بيد أنهم لم يحددوا مضمونه ويوضحوا أبعاده . (ابو المكارم، ٢٠٠٦، صفحة ٣٢٩) ولعلّ ذلك يعود الى تشعب مسائله ضمن الأبواب النحوية ، وإنّ من المناسب أن يتم الوقوف عليها في محلها من تلك الأبواب. ومما ورد من ذلك كلام سيبويه عن قبح الفصل بين (كم) الخبرية وتمييزها بقوله : (إذ فصلت بين كم وبين الاسم بشيء اْسْتَغْنى عليه السكوتُ أو لم يسْتغنِ، فالجملة على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسمٍ منوّنٍ، لأنه قبيح أن تَفصِل بين الجار والمجرور ؛ لأن المجرور داخل في الجار فصارا كأنهما كلمة واحدة ، والاسم المنونّ يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه، تقول : هذا ضاربٌ بِكَ زيداً ، ولا يقول : هذا ضاربٌ بك زيدٍ). (سيبويه، ٢٠٠٦، صفحة ١٦٤/٢) وتناول الفصل بشكل مستقل ابن جني تحت عنوان: (الفروق والفصول) بقوله : (وأمّا الفروقُ والفصولُ فمعلومةُ المواقع ايضاً، فمن قبيحِها الفرق بين المضاف والمضاف اليه، والفصل بين الفعل والفاعل بالاجنبيّ ، وهو دون الأول، الا ترى جواز الفصل بينهما بالظرف، نحو قولك : كان فيك زيدٌ راغباً ... ويلحق بالفعل والفاعل في ذلك ، المبتدأ والخبر في قُبحِ الفصل بينهما [بالاجنبيّ] وعلى الجملة فكلما ازداد الجزآن أتصالاً ، قوي قُبْحُ الفصلِ بينهما) (ابن جني، ٢٠٠٨، صفحة ١٦٤/٢)والفصل عند المحدثين: (الفصلُ هو القطع بين المتصلين في العادة كالمتضايفين والصفة مع الموصوف، والفعل مع الفاعل والمبتدأ مع الخبر، وهما كالجزء الواحد أو في منزلة الجزء الواحد من حيث تلازمهما) (اللبدي، ١٩٨٥، صفحة ١٧٣) ومنهم مَن قال : (فمِنَ الملحوظِ أنَّ لفظ (الفصل) يستخدمُ في البحث النحوي في حالة وجود فاصلٍ من نوعٍ خاص بين جزأي الجملةِ أو اجزائها المتلازمة المتوالية) (ابو المكارم، ٢٠٠٦، صفحة ٢٨٢). ولا تكاد نرى فرقاً بين مفهوم الفصل اللغوي ومعناهُ الاصطلاحي، فالمعنى الاصلاحي مستمد من معناه اللغوي الذي عدّ الفصل حاجزاً بين شيئين متلازمين سواء كان ذلك الفصل بكلمة أو كلام.

أنواع الفصل

\الفصل يكون مطرداً أو غير مطرد، فالمطّرد يكون بين المسند والمسند اليه مثلاً ، لان الترابط فيه بين المتلازمين وهو ترابط غير مدمج ، وليس ترابط مجاورة واقتران، فلا بد للمبتدأ من خبر ولابد للخبر من مبتدأ وفق القاعدة النحوية وقد أجاز النحويون عدم تجاورهما ضمن ضوابط معينة ومنها حذف أحدهما، أو تقديم أحدهما على الآخر ، أو الزيادة النحوية التي تطرأ على الجملة التي توجب أحياناً الفصل بين المسند والمسند اليه . (علي، ٢٠٠٦، صفحة ١٠) أما نوع الفاصل بين المتلازمات النحوية ، فيرى النحويون، أنه على نوعين أجنبيّ وغير أجنبيّ. (القرالة، ٢٠١٣، صفحة ٢٢٣) فإن كان الفاصل أجنبياً فأكثر النحاة لا يجيزون الفصل بين المتلازمين. ويندرج تحت نوع الفصل ، الزيادة وما يُتَوسَّعُ به في الكلام من ظرفٍ وجار ومجرور واعتراض ، ولا ينطبق عليها قاعدة الاجنبي وغير الاجنبي، لأن أغلب النحاة لا يجيزون الفصل بالاجنبيّ ، ومعظم هذه الفواصل أجنبية ،ويجوز أن تفصل بين كثير من المتلازمات النحوية. (أحمد، ٢٠٠٩، صفحة ٥٢) وملاك القول فنحن أمام فواصلَ عدّة تفصلُ بين المتلازمات النحوية ... إذ يتحقق الفصل بين المتلازمين بالفواصل اللغوية المختلفة .

١–الفصل بين اجزاء الجملة بأجنبيّ وغير أجنبيّ: ذهب النحاة الى عدم جواز الفصل بين العامل والمعمول باجنبيّ ، والمقصود بالأجنبيّ ما لم يعملْ العاملُ فيه، لِذا لا يُفصلُ بين الفعل ومعمولهِ بشيء ممّا لم يعمل فيه الفعلُ، فلا يصحُّ في قولنا: كانت الحُمّى تأخذُ زيداً، أن نقولُ : (كانت زيداً الحمّى تأخذُ) إذ فصل بين الفعل الناقص– العامل – كان ومعمولهُ (الحمّى) بـ (زيداً)الواقع معمولاً لـ (تأخذُ) فهو أجنبيٌّ قد وقع بين العامل والمعمول . (السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ٢٠٠٧، صفحة ٦٦) (ابن السراج، ١٩٩٦، صفحة ٢٣٧/٢) وقال ابن الحاجب : (الاجنبيّ هو الجزء المستقل بنفسه غير الجمل المعترضة، كالمبتدأ و الخبر، والفاعل والفعل ،وغير الاجنبيّ ، هو ما كان له تعلق بذلك الجزء، فاذا قلت: ضربيَ في الدارِ زيداً حسنُ، لم تفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي وإنما فصلت بينهُ وبينهُ بمتعلِقٍ به داخلٌ في حيّزه ، بخلاف قولك : ضربيَ حسنٌ زيداً ، فأنك فصلت بينهما بالخبر المستقل الذي لا يصلحُ أن يكون تتمةً لما قبله في الجزئية (ابن الحاجب، ١٩٨٩، الصفحات ٧٥١/٢–٧٥٢) وقيل : (أمّا الاجنبي فهو الفاصل الذي لا علاقة له بالعامل في الجملة [...] أمّا الفاصل غير الاجنبي فهو: الفاصل الذي يعملُ فيه العامل في الجملة ولا يكون غريباً عليه. (القرالة، ٢٠١٣، صفحة ٢٢٣) والمشهورعند النحويين ،عدم جواز الفصل بالاجنبي بين المتلازمات النحوية وجواز الفصل بغير الأجنبي.

٢–مايُتَوَسَّع به في الكلام

أ- الظرف والجار والمجرور : الجار والمجرور مصطلح يراد به حرف الجر الذي يدخل على الاسم الذي يليه فيجرّهُ ، وسميت ايضاً بـ (حروف الخفض) ؛ لأنها تخفض الاسم بعدها ،وأصطلح الكوفيون على هذه الحروف بحروف الاضافة؛لأنّها تضيف ، أي تنسُبُ معنى الفعل أو شبههُ وتجّرهُ الى مدخولها ، نحو مررت بزيدٍ وأنا مارٌّ بزيدٍ، وهذا في الدارِ أخوك ، أي الذي أُشير اليه فيها. (المخزومي، ١٩٨٦، صفحة ٧٩) . أما الظرف : فهو كلَّ أسم من أسماء الزمان والمكان، ويراد به معنى (في) وليست في لفظه، كقولك : قمتُ اليومَ ، وجلستُ مكاَنكَ ، لأنّ معناه : قمتُ في اليومِ ، وجلستُ في مكانِك. (ابن جني، ١٩٨٨، صفحة ٤٨) وإذا لم يُقَدَّرْ الظرف بمعنى (في) فلا يكون ظرفاً ، بل يكون إعرابه بحسب ما يقتضيه العامل، فقد يكون مبتدأً وخبراً مثل : يوُمنا يومٌ سعيدٌ ، وفاعلاً نحو : جاءُ يومُ الجُمُعَةِ، وحسب موقعه الاعرابي . وبعدُّ الظرف والجار والمجرور من العناصر اللغوية التي توسّع فيها النحاة. وحرف الجر يُتّسَعُ فيهما لا يُتَّسَعُ في غيرهِ (الانباري، ٢٠٠٩، الصفحات م٦/ ٢-٣ ومابعدها) وزعم كثير من النحويين انه لا يُفصَلُ بين المضاف والمضاف اليه إلاّ في الشعر ، على حين أن الفصل في غير الشعر قد ورد في مواضع عدّة في العربية وبعضها جائز في الِسعة (ابن هشام، ١٩٦٦، الصفحات ٢-٢٢٦) وذهب الكوفيون الى أنَّ الفصل بين المتلازمات النحوية بالظرف وحرف الجر كلا فصل ووجوده كعدمه. (الانباري، ٢٠٠٩، صفحة م٤١/ ٢٦١/١) ومما ورد من الفصل بالجار والمجرور، بين الحرف الناسخ ومنسوخه قول الشاعر

فلا تلحني فيها فإنّ بِحُبّها أَخاكَ مُصابُ القلبِ جَمّ بَلابِلُه

البيت بلا نسبه (سيبويه، ٢٠٠٦، صفحة ١٣٣/٢) والشاهد فيه رفع (مصابٌ) على خبر (إنَّ) مع إلغاء الجار والمجرور (بحُبِّها) لأنهُ من صلة الخبر وتمامه (المصدر نفسه) ورغم توسع النحاة في الظرف والجار والمجرور ، فأن جمهورهم لا يُجيُز الفصلَ بين المتلازمين – الاجنبّيين- من الظرف والجار والمجرور إلاّ اضطراراً في السَعَة، ومنه قول أبي حيّة النميري:

كَما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً يهوديٍّ يُقارِبُ أوْ يُزيلَ

إذ فصل بين المضاف وهو (كفّ) والمضاف اليه وهو قوله (يهودي) بأجنبي من المضاف ، وهو قوله (يوماً) فأنه ظرف لقوله (خُطَّ) وأصل نظام الكلام كما خُطَّ الكتابُ يوماً بكفِّ يهوديّ. (ابن هشام، ١٩٦٦، صفحة ٢٣٢/٢)والأصل في التراكيب النحوية تأخُّرُ شبه الجملة من الظرف والجار والمجرور عن طَرَفَي الاسناد في الجمل الاسمية والفعلية، ولكن هذه الرتبة غير محفوظة فقد تتقدم شبه الجملة فتقع – في موارد كثيرة- فاصلا بين المتلازمات

النحوية ولا يكون ذلك الاّ لغرض دلالي (لسببٍ اقتضاه المقام ، ويدخل ذلك في باب العناية والاهتمام الذي تعدد أسبابه وأنواعهُ) (السامرائي، ٢٠٠٧، صفحة ٣٥). والاغراض الدلالية المتوخاة من تقديم الظرف والجار والمجرور عن رتبتهما ووقوعُهُما فاصلاً بين المتلازمين ، لا تكاد تغاير أغراض تقديم المفعول والحال ونحوها، إذ تختلف باختلاف العنصر اللغوي الذي تقدما عليه من عناصر التركيب النحوي ، فإن كان تقدمهما على متعلقهما ، فمدارُ الأمرِ هو العناية والاهتمام ، ومواطنها متعددة منها الحصر والاختصاص، وهو أشهر الاغراض وأهمها ، وقد أشار السيوطي الى ذلك بقوله : (كادَ أهلُ البيان يُطبِقون على أن تقديم المعمول يفيد الحصر ،سواء كان مفعولاً أو ظرفاً أو مجروراً. (السيوطي، ٢٠٠٧، صفحة ١٥٦/٣) وقد يكون التقديم لغير القصر، وإنما للتعظيم ، أو التحقير ، أو لتعجيل المسَرّة والمساءةِ ، فضلاً عن ضروب الاهتمام الاخرى، مثل أداء معنى لا يفهَمُ بدونه. (السامرائي، ٢٠٠٣، الصفحات ٩١/٣-٩٢) .أما تقديم الظرف والجار والمجرور على غير متعلقيهما ، فيفيد اغراضاً عدّة من أهمها العناية والاهتمام – ايضاً– التي يحددها المقام الذي يقتضي تقديم لفظٍ ما ، وقد يقتضي تأخُّرُهُ في مقام آخر ،وبيان المعنى، ومراعاة التناسب بين الفواصل القرآنية والابيات الشعرية ، وتناسب السجع في النثر، وإرادة الترقي من الأدنى الى الأعلى أو العكس ... (الميداني، ١٩٩٦، صفحة ٣٩٠/١) (السامرائي، ٢٠٠٧، صفحة ٤٥) ، والذي ينبغي ألا يُغفل عنه أنّ ما تمّ ذكره من اغراض تقديم وتأخير الظرف والجار والمجرور – وما ينتج عنه من فصل بين المتلازمين في التركيب النحوي – انّما هو في غير ما يجب تقديمه أو تأخيره مما ليس لنا فيه اختيار ، وما ذكرناه من الاغراض إنّما كان مما لنا فيه الاختيار. (السامرائي، ٢٠٠٧، صفحة ٥٤)

الجملة الاعتراضية: شاع الاعتراض في كلام العرب ولغتهم وأتّسَع عندهم وكَثُر . قال ابن فارس : ((ومن سُنن العرب أن يَعترض بين الكلام وتمامهُ كلامُ آخر ، ولا يكون هذا المعترض إلاّ مُفيداً . ومثال ذلك أن يقول القائل : اعْملْ – واللهُ ناصري – ما شئتَ. إنما أراد اعمل ما شِئت. واعترض بين الكلامين ما اعتُرض) (ابن فارس، ١٩٧٧، صفحة ٤١٤) والجملة المعترضة تفيد الكلام تقوية وتسديدا أو تحسيناً . (ابن هشام، ١٣٧٨هـ، صفحة ٥٠٦/٢) وقيل : ((هو أن يؤتي في أثناء كلام أو كلامين متّصلين معنى ، بشيء يَتم الغرضُ الاصلي بدونة ، ولا يفوتُ بفواتِهِ فيكون فاصلاً بين الكلام والكلامين ، لنكتة)) (الزركشي، ٢٠٠٧، صفحة ٥٢٢)، إذن للجملة المعترضة وظيفتان : لفظية ومعنوية ، فوظيفتها اللفظية هي : تجميل الكلام وتحسينه . أما وظيفتها المعنوية في التركيب النحوي فمنها : تقرير الكلام كقولنا : فلانٌ أحسنَ بفلان– ونِعم ما فعل . ورأى من الرأي كذا – وكان صواباً : ومنها التنزيه ، والتأكيد ، والرد على الخصم ، والاداء بالحجة...) (الزركشي، ٢٠٠٧، الصفحات ٥٢٣-٥٢٤)وجملة الاعتراض قد وردت في كلام العرب ، لذا جوز النحويون مجيئها فاصلاً بين عناصر التركيب النحوي المتلازمة ، كالصلة والموصول والمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل ، والمفعول وفعله ، وغير ذلك. ولم يجرِ الاعتراض عندهم مجرى الفصل بين المتصلين بما هو أجنبي. ومنه ما فصل بين الشرط وجوابه في قوله تعالى Πفَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن

تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَO (البقرة : ٢٤) فالاعتراض بقوله تعالى : (وَلَن تَفْعَلُواْ) بين الشرط وجوابه زيادة التأكيد . (ابن هشام، ١٣٧٨هـ، صفحة ٥٠٦/٢) (السيوطي، ٢٠٠٦، صفحة ٢٥٥/٢) ومنه ما فصل بين الفعل ومرفوعه قول جويرية بن زيد :

وقد أدركَتْني والحوادثُ جمَّةٌ ** أسِنَّةُ قومٍ لا ضعافٍ ولا عُزِل (ابن هشام، ١٣٧٨هـ، صفحة ٥٠٦/٢) ويشترط في الجملة المعترضة أن تكون مناسبة للجملة التي جاءت معترضة فيها، بحيث تكون مؤكدة لها، أو منبه على حالٍ من أحوالها وأن تكون معترضة بين عناصر الجملة القابلة للفصل ، وأن لا تكون معمولة لأي جزء من أجزاء الجملة التي جاءت معترضة فيها، (السيوطي، ٢٠٠٦، صفحة ٢٥٣/٢) والجملة المعترضة – في كل أحوالها– أجنبية عن مجرى السياق النحوي ... ولا محل لها من الاعراب ، وهي تعبير عن خاطر طارئ من دعاء ، أو قسم ، أو قيد بشرط أو نفي ، أو وعد، أو أمر ، أو نهي ، أو تنبيه الى ما يُريد المتكلم أن يلفت إليه انتباه السامع (حسان، ١٩٩٣م، صفحة ١٨٣) ، وجملة الاعتراض لها أنماط مختلفة منها: الجملة الدعائية والقسمية ، والشرطية.

الفصل بين المتلازمين في مقابسات ابي حيّان التوحيدي

أفاد الفصل بين المتلازمات النحوية في أثراء معاني ودلالات نصوص مقابسات التوحيدي ، وهو ليس مجرد السير على سُنن العربية بما يتّفِق مع قواعدها واقيستها اللغوية والنحوية ، بل كان لأغراض عدّة منها التوسع في الكلام إن كان الفصلُ بشبه الجملة سواء الظرف أو الجار والمجرور وقد يكون للعناية والاهتمام أو الحصر والاختصاص. وإن كان الفصل بالجملة الاعتراضية سواء الاسمية او الفعلية ، فقد وردت بصورٍ عدّة منها الدعائية والقسمية والشرطية... وهو ما سار عليه التوحيدي ، مع غلبةِ الجملة الدعائية، فقد كانت احدى السمات البارزة في مقابساتهِ وبصيغٍ وعباراتٍ متعددة منها: (أطال الله بقاءك) (أيّدك الله) (ادام الله حياتك) (اكرمك الله) (ابقاك الله) (ابقاك الله على عادتك) (أدام الله يومك) (حاطك الله) (أمتعَ اللهُ الارواحَ برؤيتك والعقول بهدايتك) (اكرمك الله وابقاك) ولم أُورد هذه الجمل الدعائية ضمن الأمثلة – مدار البحث – لوضوحها وإبانة الغرض الدلالي و المعنى النحوي فيها إذ دوّنها التوحيدي وقد جاءت على لسان المناطقة والفلاسفة مِمَّن عاصرهم أو سمعهم أو نقل اخبارهم ، خلا موضع او موضعين. وجاءت الجمل الاعتراضية التي فصلت بين المتلازمات النحوية لاغراضٍ شتى كما سبقت الاشارة اليه ، وقد اوردنا جانباً منها ضمن الامثلة المختارة مدار البحث.

المبحث الأول

الفصل بين ركني الجملة الاسمية

توطئة:

الاصل ان يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر، ولابدّ لأحدهما من الآخر ، فلا يمكنُ تصوّر وجود أيّ منهما دون وجود قرينة لما بينها من علاقة تلازم ، ولا بد للمبتدأ من الخبر كما لابد للخبر من مبتدأ ، إذ يرتبطان معاً ليؤلّفان –عبر علاقة الاسناد– جملة اسمية مكونة من مسند اليه ومسند ، الأول مبتدأ و الثاني الخبر ، وأصالة تقدم المبتدأ على الخبر. يقول سيبويه : ((هذا بابُ المسند والمسند اليه ، وهما مالا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر ، ولا يجدُ المتكلمُ منه بدّ، فمن ذلك الاسمُ المبتدأ او المبنيُّ عليه . وهو قولك : عبدُاللهِ أخوكَ ، وهذا أخوكَ ومثلُ ذلك : يذهبُ عبدُاللهِ، فلا بدّ للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخر في الابتداء) (سيبويه، ٢٠٠٦، صفحة ٢٣/١) وهو ما ذهبَ اليه المبرّد في باب المسند والمسند اليه بقوله : (وهما ما لا يستغني كلُّ واحدٍ من صاحبه ، فمن ذلك : قامَ زيدٌ ،والابتداءُ وخبرُهُ ، وما دخل عليه نحو (كان) و (إنّ) وأفعال الشك والعِلم والمجازاة . فالابتداء نحو قولك زيدٌ ، فاذا ذكرته فإنما تذكر للسامعِ ، ليَتَوَقَّعَ ما تُخبرِهُ بهِ عنهُ ، فاذا قلتَ (منطلِقٌ) أو ما أشبهه صَحَّ معنى الكلام ، وكانت الفائدةُ للسامعِ في الخبرِ)) (المبرد، ٢٠١٠، صفحة ١٢٦/٤) إذن فالعُرفُ اللغوي يُوجبُ حاجةَ كلٍّ من المبتدأ والخبر لصاحبه ، وبُدّيةُ أحدهما للآخر هو ما بينهما من علاقة تلازم وجعل المبتدأ أولاً وثانيه الخبر دلالة على تلازمهما ولا يمكن وجود أيٍّ منهما دون وجود قرينهِ. وكما سبقت الاشارة اليه ، أن الترابط بين المبتدأ والخبر هو ترابطٌ غير مدمج وليس ترابط مجاورة واقتران ،ويقصد به : وجود الصلات النحوية بين المتلازمين ، مما لا يترتب عليه –بالضرورة– وجودهما متجاورين في الكلام ، فالفعل والفاعل – مثلاً متلازمان وفقاً لذلك وقد يردان في سياق لغوي غير متجاورين ومنه قوله تعالى Π فأوجسَ في نفسهِ خيفةً موسىO (طه : ٦٧) وكذا في الجملة الاسمية نحو قولنا : (خالدٌ في دروسه مجتهدٌ) .

المطلب الاوّل : الفصل بين المبتدأ والخبر بالجملة الاسمية

ومنه ما ورد في المقابسة السابعة في كتم السرّ وعلّة ظهوره قول التوحيدي: (... لكن هذا القدر يستفادُ من الشيخ الفاضل ، ومرّ أيضاً في كلامه أن الحِجابَ المضروب على هذا السير يَرِثُّ ويَخلُقُ ، لأنه لا يبقى على هيأتهِ الاولى ، يوم يقعُ سراً ويحدثُ مكتوماً . ثم قال : كذلك الخواطُر والسوانِح – على لُطفِها ودِقَّتِها، وشدّةِ حقائقِها ، وعُمومُ مشارِبِها –، تبدُو وتظهُر وتقوى وتكثُرُ حتى يعرف فيها الشي بعد الشي ، باللحظَة والسنحَة ،والتَلفّت وضروبِ أشكال الَوجْه فكيف ما ابتذلهُ الّلسانُ ونسجتْهُ العبارة ، وظَعْنَ من مكانٍ الى مكان) (التوحيدي، ١٩٩٢، صفحة ١٤٦) تتحدثُ المقابسة عن كلام السّر وعدمِ البوحِ به وعلّة عدم كتمان السِّر البته ، أنّ السَّر (قد ضُرِبَ دونه حجابٌ وأُغلِقَ عليه باب ، فعَلَيْه [من] الكتمانِ والطيّ والخفاء والستر مسحةٌ من القِدَم ... فلا بد له اذاً من النمو والظهور ... ولو بقي مكتوماً خافياً أبداً ، لكان والمعدوم سواء وهذا سائغ) (التوحيدي، ١٩٩٢، الصفحات ١٤٥–

١٤٦) اذ جاء الفصل بين المبتدأ والخبر في المقابسة في أكثر من موضع ومنه قوله : (كذلك الخواطر والسوانح – على لطفها ودقتها وشدة حقائقها وعموم مساربها – تبدو وتظهر). فقد فصل بالجار والمجرور (على لطفها ودقتها ...) بين المبتدأ (كذلك الخواطُر ...) وخبرة الجملة الفعلية (تبدُو ...) وهذا الفصل بين المتلازمين النحويين هو فصل مطّرد بين المسند والمسند اليه وغير أجنبي وهو متعلق داخل في حيزه ،والغرض منه في حقيقته صورة من صور التقديم والتأخير، إذ تقدم ما رتبتُهُ التأخير ليَقعَ فاصلاً بين ركني الاسناد في الجملة الاسمية ، لان الاصل في التراكيب النحوية تأخير شبه الجملة من الجار والمجرور عن طرفي الاسناد ،وحرف الجرّ يُتَّسَعُ فيه مالا يُتّسعُ في غيره، ومدار الفصل هو العناية والاهتمام والحصر والتأكيد على تلك الخواطر والافكار العائد اليها الضمير الهاء في قوله (لطفها ودقتها ...) حيث محور المقابسة وما خفي من الاشياء ،ولا سيما السرَ وما شابَه ذلك من الكتمان والطيّ والخفاء والستر مِسحَةٌ من القدم ، وهو – مع ذلك– موجود العين ،ولابد له من الظهور يوماً ما، والحال نفسه للخواطر والسوانح التي يُتّضحُ ويُعرفُ مكنونها شيء بعد شيء . (التوحيدي، ١٩٩٢، الصفحات ١٤٥–١٤٦) ومِلاك القول فالعناية والاهتمام يحددها المقام الذي يقتضي تقديم لفظٍ ما وقد يقتضي في مقام آخر تأخيره . (السامرائي، ٢٠٠٣، صفحة ٩٤/٣) وقد جاء الفصل بالجار والمجرور وصفاً معطوفاً على وصف ،وحُذفَ حرفُ الجر لفظاً لامعنى ، مع وجود الدليل عليه – فيما تم عطفهُ – طلبا للاختصار بما لا يخلّ بالمعنى ، وهو ما ذهب اليه البلاغيون ، يقول العلوي : (إعلم أنَّ مدار الايجاز على الحذف ، لأنّ موضوعه على الاختصار وذلك إنّما يكون الحذف ما لا يُخِلّ بالمعنى ولا يُنقِصُ من البلاغة بل أقول: لو ظهر المحذوف لنزل قدر الكلام عن علوّ بلاغته ،ولصار الى شيء مُستَرَكٍ مُستْرذلٍ ،ولكان مبطلا لما يظهر على الكلام من الطلاوةِ والحسنِ والرقة . (العلوي، ١٤٢٣هـ، صفحة ٥١/٢) فضلاً عن توكيد المعنى والتوسع فيه ،وجاء الخبرُ جملةً فعلية ،وقد جوّز النحاة ذلك لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر ، كتضمن الخبر المفرد له . (الاسترابادي، ٢٠٠٠، صفحة ٢٣١/١) ناهيك عن تعدد الخبر – جملة فعلية– وقد تعددت آراء النحويين في جواز تعدّد خبر المبتدأ الواحد سواء كان الخبران في معنى خبر واحد أم لم يكونا في معنى خبر واحد ، اذ التعدد في اللفظ والمعنى معاً . ويصحُّ الإخبار بكل واحدٍ منهما على انفراده إذا عُطِفُ أحدهما على الآخر بالواو وغيرها. (ابن عقيل، ٢٠٠٩، صفحة ١١٩/١)٠وهو ما ورد في نص التوحيدي (تبدوُ وتقوى وتكثر) اذ تعدّدَ الخبر من جهة اللفظ والمعنى ،ويصح الاكتفاء بأحد هذه الاخبار . ومراد التوحيدي في ايراد عدة أخبار– وبصيغة المضارع الذي يدل على الحال والاستقبالِ– وصف هذه الخواطر والسوانح بأنّها تُعرفُ حينا بعد حين ،ولحظة بعد لحظة ، فما بالنا فيما يبتذل من قول أو عبارة.

المطلب الثاني: الفصل بين المبتدأ أو الخبر بالجملة الاعتراضية

ومنهُ ما ورد في المقابسة الثامنة والاربعين في الفرق بين طريقة المتكلمين وطريقة الفلاسفة بقوله : (قلتُ لأبي سليمان : ما الفرقُ بين طريقة المتكلمين وبين طريقة الفلاسفة؟ فقال: ما هو ظاهرٌ لِكُلِّ ذي تمييزٍ وعقل وفهم، طريقتُهم – يعني المتكلمين– مؤسَّسَةٌ على مكايِلِ اللفظ باللفظ ، وموازنة الشيء بالشيء – إما بشهادةٍ من العقل مدخولةٍ ، وإمّا بغير شهادةٍ منه ألبتَّه – والاعتمادُ على الجدل ، وعلى ما يسبق الى الحسِّ أو يَحكُمُ به العيانُ ، أو على ما يسنحُ به الخاطرُ المركّبُ من الحِسِّ والوهْمِ والتخيّلِ– مع الإلفِ والعادةِ والمنشا وسائرِ الأعراضِ التي يطولُ إحصاؤها ويشُقُّ الاتيانُ عليها، وكلُّ ذلك يتعلق بالمغالطة والتدافعِ وإسكاتِ الخصم بما اتَّفقَ ، وإتمامِ القول الذي لا محصول فيه، ولا مرجوع له – مع بوادرَ لا تَليقُ بالعلم – ومع سوءِ أدبٍ كثير، نعم ومع قلّةِ تألُّهٍ وسوءُ ديانةٍ ، وفسادٌ دَخلةٍ ، ورفضُ الورَعِ بجُملتِهِ. والفلسفةُ – أدامَ اللهُ توفيقَكَ – محدودةٌ بحدودٍ ستةٍ ، كلُّها تدلُّك على أنها بحثٌ عن جميعِ ما في العالمِ مما ظهرَ للعينِ ، وَبَطنَ للعقل ومُركَّبٌ بينهما ، ومائلٌ الى حدِّ طرفَيها، على ما هو عليه ،واستفادةِ اعتبارِ الحقِّ من جملتهِ ،وَتفصيلهِ ومسموعهِ ومرئيهِ ، وموجودهِ ومعدومهِ، من غيرِ هوىً يُمالُ به على العقلِ ، ولا إلفٌ يفتقِرُ معه الى جنايةِ التقليدِ ...) (التوحيدي، ١٩٩٢، صفحة ٢٢٣) أجرى التوحيدي موازنةً دقيقةً – كما يرى – بين المتكلمين والفلاسفة ذاكراً مثالبَ المتكلمين وماهم عليه وسماتُ حُجَجِهم التي يمارون بها خصومهم ومَنْ يخالفَهم في اعتقادهم ، واعتمادهم على الجدلِ ناهيك عما يجول في خاطرِهم من الوهمِ والتخيّل وسائر الاعراضِ اللازمةِ التي يمتنعُ انفكاكُها عن الماهيّة كالكاتبِ بالقوةِ بالنسبة للإنسان. (الجرجاني، ٢٠٠٧، صفحة ٢٤٢) ممّا يصعُبُ إحصاؤها ومنها المغالطةُ والتدافعُ واسكاتُ الخصمِ . وصفوة القول فالجدلُ هو آلة المتكلمين والاحتجاجُ منه ، فضلاً عن التمويهِ والمغالطةِ . ونقيضُ هذا كله ما هو شفاءٌ للصدور وقرّةُ الأعين وبصيرةُ الالبابِ – كما يرى التوحيدي –أمّا الفلسفةُ فحدودها بيّنةٌ ظاهرةٌ للعيان وللعقل، متّبعةً الحقَّ جملةً وتفصيلاً، وتُفيدُ من المسموع والمرئيّ رؤيةَ العين ولا تتبعُ الهوى ، وتَحتَكِمُ الى العقلِ اختياراً لا جبراً ، بل هي السعادةُ المنشودةُ من غير زوالٍ ، والمحصلة النهائية لِما غاَب وانْقَلَبَ وقد تحقَّقَ عقلاً وبياناً لما لم يكنْ أوائلُ ذلك موجوداً ، فضلاً عن أخلاق الاهيّة ، واختياراتٍ عُلويَة وسياساتٍ عقلية و ... كلُّ هذه السمات ولا يبلُغُ أقصى ما للفلسفة من حقِّها وَشَرَفِها . (التوحيدي، ١٩٩٢، صفحة ٢٢٣) . ورد الفصل – في المقابسة– بين المتلازمات النحوية المبتدأ والخبر في موضعين احدهما بين المبتدأ في قوله : (طريقتُهُم) وخبرهُ (مؤسسةٌ) بالجملة الاعتراضية (يعني المتكلمين) ، وقد شاع الاعتراض في لغة العرب واتّسعَ وكثُرَ عندهم ولا يكون هذا المعترض إلاّ مفيدا (ابن فارس، ١٩٧٧، صفحة ٤١٤) . اذ جاء الفصل بالجملة الفعلية المؤلفة من الفعل الفاعل والمفعول به ،وما أورده التوحيدي في عبارته الاعتراضية قد جاءت مناسبة للجملة التي جاءت معترضة فيها ومؤكدة لها ومنبهة لِما أرادهُ وابتغاهُ في المقابسةِ ولاسيما بيان عيوب ومساوئ المتكلمين (السيوطي، ٢٠٠٦، صفحة ٢٥٣/٣) ، ولا يخفى على أهل الصنعة دلالة الفعل المضارع على التجدد والاستمرارية وديمومةِ الامر وتكراره ،ولسان حال أبي سليمان بقول : أن طريقة المتكلمين وما أحدثوا لأنفسهم وادَّعُوهُ من أنهم أربابُ الكلامِ و ... – كما اوردناه آنفاً – لا يعدو كونَهُ مغالطاتٍ تجري عليهم مستمرّةً وتتكرَّر ودائمةٌ على

مرِّ العصورِ والازمنةِ . والموضع الآخر: الفصلُ بين المتلازمين المبتدأ في قوله (والفلسفةُ) وخبره (محدودةٌ)بالجملة الاعتراضية (أدامَ اللهُ توفيقَكَ) لقد أجاز النحويون الفصلَ بين عناصر التركيب النحوي المتلازمة بأنماطٍ عدة منها الجملة الدعائية وهي تعبيرُ عن خاطرٍ طارئ وتبنيهِ لِما يريدُ المتكلمُ أن يلفِتَ اليه انتباهُ السامع . (حسان، ١٩٩٣م، صفحة ١٨٣) ويبدو لي – والله أعلم– أنَّ التوحيديَّ أراد تَجْميلَ عبارتِه وتحسينِها بإيراده الجملة الاعتراضية المكونة من الفعلِ والفاعلِ والمفعولِ به وهو يتحدّثُ – بحماس – عن الفلسفة وأهلها وحدودها وهي طريق الحق وأم الفضائل ... وهو ما يتعلّقُ بوظيفةِ الجملة الاعتراضية اللفظية ، ناهيك عن وظيفتها المعنوية المتمثلة بالتأكيد وتقرير الكلام (الزركشي، ٢٠٠٧، الصفحات ٥٢٣–٥٢٤) فضلاً عن اتّصال الضمير – الكاف– بالمفعول به في قوله (توفيقَك) ومرادُ التوحيدي –والله أعلم– توجيهُ الخطابِ للمخاطبين عِبْرَ الازمنةِ والعصورِ بأنّ الفلسفةَ شفاءٌ للصدورِ وقرَّةُ الاعين وبصيرةَ الألْباب

المطلب الثالث: الفصل بين إنَّ واسمها بالجار المجرور

ومنه ما ورد في المقابسة الثامنة والتسعين بشأن المِعاد وهل هو حقٌ أو تواطؤٌ من الاقدمين بقوله : ((... المِعاد أثبتُ في أنفُسِ الناسِ وأرسخُ في عقولِهم ، وأعْلَقُ بأذهانهم من أن يكون أصلة راجعٌ الى التواطؤِ والتشاعُرِ ، ومردوداً الى الاصطلاح والتنادِ ، وهذا ظنٌ و بَهرَجٌ، ورأى فائِلٌ ، وعقلٌ مغرور ، وقولٌ رَذِلٌ من خلطٍ فاسدٍ ومزاجٍ مؤْفٍ ، وهلا وقعَ الاصطلاحُ على دفعهِ وإبطالهِ وأنه لا حقيقةَ له ولا دليلَ عليه... ولكن العقول [أبَتْ] ذلك إباءً ظاهراً ودَعَت الى إثباتِ الثوابِ والعقابِ في الثاني دعوةً مشهورةً متصلةً على اختلافِ لغات أربابها وتباين إشارات المخبرين بها، ولم تكن هذه الدعوة عن قسرٍ وتمويهٍ ، ولا حيلةٍ ولا مكرٍ ، بل دعوةٌ وتحقيقُ وإيضاحُ وبيّنةٌ وإفصاحٌ ! و كيف يسَعُ عاقلٌ يظنُ أنَّ الناسَ على ما هم عليه في أعيانِهم ونِحَلِهم وعاداتِهم ومصارمَتِهم وتعاديهِم مع الاستطاعة الحاضِرةِ ، والتكليفِ العامِ، ومعرفةِ الاصلحِ والافسدِ والاحسنِ والاقبحِ ، يفنُونَ ويتبّدوَن ويهلكونَ عن حالٍ باقيةٍ ، بها يُحسِنُ المُحْسِنُ ويُثابُ الخيرُ فيَعرِفَ المعنى ، هذا مالا يُجوّزُ بجَوازِهِ عقلٌ وإن قَسَر، ولا يَلينُ له قيادٌ وإنْ أُسْتُميل ، ولا يُدنَّسُ بهِ وإنْ اسْتَكْرَه .)) (التوحيدي، ١٩٩٢، الصفحات ٣٤٣–٣٤٤) . تتحدثُ المقابسةُ عن المِعاد والآخرةِ والمُنقَلبِ هل هو – في أصلهِ – قد أصطلحَ عليه الأوائلُ كابرٍ عن كابرٍ ولاسيما عقلائهم ثم شاعَ بين العباد وألِفَهُ الناسُ ، ثم أكدته الشرائعُ السماويةُ وورد في الكتب السماوية التي أنزلَها اللهُ تعالى لنشر تلك الشرائع . وقد فَنَّدَ التوحيدي هذا الرأي ، بأن الناس لم يطلبوا مقولة المِعاد ويدفعونه جانباً وانه لا حقيقة له ولا دليل عليه، ناهيك عن عدم وروده في كتب الاقدمين بنفْيِهِ و (صرف الظنون عنه ومنعٌ الخلق اعتقاد صحتهِ ، ولِمَ لَمْ يُعرضْ في ابطاله وتركُ الايمان به أربَ ومُرادَ وبُغيةَ وسببَ والناسُ من جهة الحواسّ والشهوات وحُبِّ العاجلة ونيلُ اللّذةِ أكثُر نظراً وأقوى وأنقذَ عرفاً وأشدُّ انقياداً وأسرعُ ارتكاباً وأثقلُ احتقاباً وأبينُ سماعاً وأقربُ نزاعاً) (التوحيدي، ١٩٩٢، صفحة

٣٤٣) ويورد التوحيدي أدلة عقلية أخرى لما ذهب اليه إذ كان الأولى مقولة القائلين بالمِعاد والايمان ؛ لأنه – المِعاد – فيه الثواب والعقاب ،و يمنعُ الناس ويتوعدُ الذين يبتغون ملذاتِ الحواسِ والشهواتِ وحبِّ الدنيا والركونِ اليها، فهذه المتاعُ الدنيوية يَضعُفُ الانسانُ امامها ؛ لأنها أقوى وأنفذُ وأشدُّ وأسرعُ .... تأثيراً عليه، خلا الانسانَ المؤمنَ صاحب الارادةِ القويةِ والقلب العامر بالإيمان بالله عزّ وجل . وملاك القول . فالايمان واليقين الجازمين بالمعاد واليوم الآخر قد قال بهما رسلُ الله الذين أرسلهم جلَّ في عُلاه الى اقوامهم . وقد جاء الفصل بين المتلازمين اسم أن (الناسَ) وخبرها الجملة الفعلية (يفنونِ) بعدّة فواصَل منها شبه الجملة من الجار والمجرور (على ما هُم عليه) وأيضاً قوله : (في أديانِهم ونحلِهِم وعاداتهم ومصارمتهم وتعاديهم وتظالمهم) والظرف (مَعَ) الملازم للظرفية المفتوح العين إذ ورد مضافاً في قوله : (مع الاستطاعة الحاضرةِ والتكليفِ ، ومعرفةِ الاصلحِ والافسدِ والاحسنِ والاقبحِ) لقد كان التوحيدي دقيقاً في عبارة فالمقابسة جُلُّ مدلولاتُ ومعاني عباراتِها تدور في فلك يوم المِعاد ورسوخه في عقولِ واذهانِ الناسِ ، فجاءت التراكيبُ النحوية مكثّفةٌ جرياً على توسّعِ العربِ في استعمال الجار والمجرور والظرف ، ولأنه ليس بأجنبيٍّ عن الجملة ، فجاء الفصل بين معمولي (إنّ) بأشباهِ الجملِ تَصفُ الناس وما وصلوا اليه – في زمانه– فصاروا مِللاً ونِحَلاً واديانَ وطوائفَ. لقد وظَّفَ التوحيدي سُنَنِ العربَ في كلامهما وما أجازه النحويون في الفصلِ بين أركان الجملة الاسمية بأشباه الجمل من الظرف والجار والمجرور ودلاتهما النحوية ، لاغراضٍ دلاليةٍ اقتضاها المقام ، وهو ما يدخلُ في باب العناية والاهتمام الذي تعددت أسبابه وأنواعه. (السامرائي، ٢٠٠٧، صفحة ٣٥) فجاء التأكيد بالناسخ (أنّ) ومعموليها وما ورد بينهما من تراكيبَ نحوية فضلاً عمّا ورد في المقابسة مِمّا لا يسعُ المقام لذكره، لبيان وتأكيدِ يوم المِعاد مع تأييد الشرائع السماوية لها.

المطلب الرابع: الفصل بين معمولي نواسخ الابتداء بالجار والمجرور

ومما ورد في الفصل بين معمولي نواسخ الابتداء في المقابسة الثالثة بشأن الانسان الذي قد يجمع أخلاقاً متباينة ، في قوله (... من أرادّ أن يكسبَ نفسَه هيأةً جميلةً ،وسجيةً محمودةً – بتهذيبِ الاخلاقِ وتقويمها وتطهيرِها من الادناسِ التي تعتريها – تَقسّمَهُ أمران متباينان أحدهما عُسُر ذلك وإباؤهُ ،وتَعذّرُهُ ، والتواؤهُ ، فيظنُ –لذلك– أنَّ الأمَر الذي يحاولُه معجوّز عنه ، وأنّهُ غيرُ مقدورٍ عليه ، وأنَّ الوصولَ اليه محالٌ ، والآخُر استجابةُ ذلك وانقيادُهُ ، ومطاوعتُه وامكانُهُ فيظنُ –لذلك– أن الغايةَ التي يؤُمَّها – باجتهادِه وقصدِه ورأيه وعزمه – دانيةٌ معرضةٌ سهلَةٌ قريبةُ ، والمثالِ على هذا – من الشاهد في أخلاق الانسان – موجودٌ من اعتبارِ أمرِ البدنِ... قُطبُ هذه المذاكرةِ في الاخلاقِ، على أن تهذيبَها وتطهيرَها وردَّها الى مقارِها وتسويتِها وتعديلِها من الصعبِ المتعسّرِ والممتنعِ المتعذّرِ لكنّها – مَعَ هذا كلِّهِ – ممكنةُ من نفسها في أشياءَ خاصة، وفي مواضعَ معلومة بعض الامكانِ ،وضامنةَ الاستحالةِ فيها بعض الضمان ، فعلى هذا لا ينبغي أنْ يطمعَ في اصلاحها كلَّ الطمعِ ، ولا يقطعَ الرجاء عن إصلاح الممكنِ

منها كل القطعِ ... وكان أبو سليمان يقول : كثيرٌ من أخلاقِ الانسانِ تخفى عليه وتُطوى عنهُ، وذلك جِليّ لصاحبِه وجارِهِ وعشيرِهِ ، وهو يُدرِكُ أخفاَ من ذلك على صاحبِه ،وجليسِه ، ومعاملهِ ، وقرينهِ، وبعيدهِ وكأنَّه – في عَرَضِ هذه الاحوالِ – عالمٌ جاهلٌ ،ومتيقظٌ غافلٌ ، وجبانٌ شُجاعٌ وحليمٌ طائشٌ ، يرضى عن نفسِهِ في شيءٍ هو المُغتاظُ على غيرهِ من اجله . قال : وهذا كلهُ دليلٌ على أنَّ الخُلُقَ في وزنِ الخَلقِ ، وعلى نِساجِهِ ، يُعْسِرُ منه ما يعُسِرُ من هذا ، ويُسْهِلُ من هذا ما يُسْهِلُ من ذاكَ...) (التوحيدي، ١٩٩٢، الصفحات ١٣٩-١٤١)

المقابسة تطالعُنا بفواصلَ عدّة ضمن تراكيبَ نحوية تبيّنُ بجلاءٍ تمكن التوحيدي ووقوفه على دقائق العربية ولاسيما علم النحو، إذ وظَّفَ هذه الفواصل لإثراء المعاني والدلالات اللغوية وسواها... فقد ورد الفصل بين (مَنْ) الموصولة الواقعة في محل رفع مبتدأ وخبرها الجملة الفعلية (تقسَّمَهُ) بشبه الجملة: (بتهذيبِ الاخلاقِ) وما عُطِفَ عليها مضافاً إليه . من مصادر على زنة(فعيل) للدلالة على القوّة والشدّة والمبالغةِ والثباتِ والديمومةِ كما دلَّ على ذلك السياق ، ومن الفصل بالجار والمجرور – شبه جملة– قوله (لذلِكَ) وهو فصلٌ في السعة وجائز في العربية، وجاء الفصل هنا بين ناسخ الابتداء – فعل الرَجَحان – (ظنَّ) ومعموليه وتكرر في موضعين ، كما ورد آنفا وهذه الفواصل غير أجنبيّة بين هذه المتلازمات النحوية . ومما ورد في الفصل بغير الأجنبي في المقابسة الفصل بشبه الجملة (باجتهادهِ ورأيهِ وعزمِه) بين معمولي الحرف المشبه بالفعل (أن واسمها (الغاية) وخبرها (دانية) وما عُطِفَ على الخبر ،فضلاً عن الفصل بين المبتدأ في قوله (و المثالُ) وخبرهُ (موجودٌ) بشبه الجملة الجار والمجرور (من الشاهد) و (في أخلاقِ الانسانِ) . لقد أجاد التوحيدي في توظيفِ أشباه الجمل التي اعترضت المتلازمات النحوية الواردة في المقابسة والتي عدّها النحويون كالجزء الواحد من حيث تلازمهما ، إذ يعدُّ الظرف والجار والمجرور من العناصر اللغوية التي يجوز التوسع فيها ما لا يُتّسعُ في غيرها وأجازها النحاة . (الانباري، ٢٠٠٩، صفحة م/٦/٢/٣) والدلالة النحوية المبتغاة من هذا الفصل هو التأكيد والعناية والاهتمام. ومرادُ التوحيدي فيما ذهب اليه من الفصل بين هذه المتلازمات النحوية للوقوف على ما يدور في خلجات النفس البشرية وما جُبلَتْ عليه من نوازع الخير والشر. وانعكاس ذلك على أخلاق الفرد وسلوكه في تعامله مع الآخر ، وظهر ذلك جلياً في ايراد مؤكدات لغوية عدّة منها الحرف المشبّه (أنَّ) أذ تكرر في عدّة مواضع من المقابسة فضلاً عن تعدد الصفات والاخبار التي وردت فيها. ومن الفصل . بغير الأجنبي – مما ورد في المقابسة – قوله : (معَ هذا كلّه) إذ فصلَ الظرفُ العادمُ للتصّرف (مَعَ) وما أُضيفَ اليه بين الحرف المشبه (لكنَّ) الدال على الاستدراك الناسخ للابتداء ومعموليه ،ولاتزال عبارات التوحيدي – الواردة في المقابسة– تتوالى تترا وهي تتحدَّثُ عن سِماتِ وسجايا الاخلاق– قُطْبُ المذاكرة – ناهيك عن توظيف صيغة(فعيل) الدالة على المبالغة والديمومة والثبات مرّاتٍ عدّة لتأكيد ذلك . والدلالة النحوية للفصل هنا هي ذاتها للفواصل التي سبقت هذه الفاصلة . ومن الفصل بغير الأجنبي – في المقابسة– ما نابَ عن المصدرِ – المفعول المطلق– (كلّ وبعض) في قوله : (بعضَ الامكان) ، (بعضَ الضمان) ، (كلَّ الطمع) (كلَّ القطع) فـ (كلّ

وبعض) ينوبان عن المصدر نحو ضربتُهُ بعضَ الضربِ ، أو كلَّ الضربِ ، وقد يأتي غير مُبينٍ في اللفظ نحو : ضربْتُهُ أنواعاً وأجناساً . (الاسترابادي، ٢٠٠٠، صفحة ٢٧٩/١) إذ تأتيان مضافتين الى المصدر، ومنه قوله تعالى Πفَلاَ تَمِيلُواْ كُلَّ الْمَيْلِO (النساء: ١٢٩) وهذهِ المؤكدات النحوية في المقابسة لبيان وتأكيد إمكانية تهذيب الأخلاق وتطهيرها في أشياء ومواضع بعينها ولا يمتِنعُ ذلك في بعضٍ منها، إنّ تسويةَ وتعديلَ ما آلَ إليه اخلاق الانسان– وإن كان ممتنعاً ومتعسِرا ومتعذِّراً –، ضامنةٌ ذلك الانفصال والحركة التي تستحيل فيها من انفعالات النفس بعض الضمان ، ومراد التوحيدي إن تهذيب الاخلاق وتطهيرها وتعديلها. غيُر راسخٍ في العقِل والنفسِ ويُشبهُ حُمرَةَ الخجل وُصفرَةَ الوجه تعتري الانسانَ كما يُسوَدُّ العِنبُ ويَتَسخَّنُ الماءُ . (الجرجاني، ٢٠٠٧، صفحة ٣٠١) إذن هذا التغيير الذي يعتري خُلُقَ الفرد لا يمكن ضمانه سوى بعض الضمان. بل هو سلوك عابر ووصفه التوحيدي بقوله : (من الصعب المتَعسِّر والمُمتنعِ المتعذّرِ) وأكده بقوله اللاحق بالمؤكد (كلّ) في قوله (كلَّ الطمعِ) و (كلَّ القطعِ) فهو على دراية تامة بتقلبات النفس البشرية بما ينعكسُ على اخلاق وسلوك الفرد .والدلالة النحوية في ايراد لفظتي (بعض وكلّ) لتأكيد مضمون المقابسة التي تتحدثُ عن تباين أخلاق الانسان وتبدُّلِ أحواله . ولكنَّ هذا المتعسّرَ والمُمتنِعَ المتعذرَ قد يتيسّرُ ولا يمتنعُ في أشياء ومواضع معلومة . ومن الفصل بغير الاجنبي في المقابسة – بين معمولي ناسخ الابتداء (كأنّ) الهاء الضمير المتصل في (كأنّه) اسمه ، وخبره المتعدد (عالمٌ جاهلٌ) بشبه الجملة – الجار والمجرور– (في عرض هذه الاحوالِ)، يتحدث التوحيدي عمّا يخفى على الانسان من صفاتٍ خُلُقيَّةٍ جليّةٍ لغيرِهِ ، فالإنسانُ طباعهُ وسجاياهُ متعددة واحواله تتبدلُ ، والمفارقة العجيبة – كما أورد التوحيدي – أنَّ الناسَ منذُ اولَّ الدهرِ يتحدثون عن القيمِ والاخلاقِ الفاضلة وفي كلامهم حشوٌ كبيرٌ وقد دلَّت على ذلك الكتبُ السابقةُ والاشعارُ المتقدمةُ والمواعظُ القائمة والمزاجرُ المتردِدةُ, وقد فَطِنَ التوحيدي مرونةَ العربيةِ وما تحمِلُهُ منُ سَعَةٍ وقابليةٍ لإبانةِ مراد المتكلمِ ، ومنه تعدد الخبر وهو ما سار عليه في ايراد هذه الاخبارِ والصفاتِ والاضدادِ ناهيك عن الجملةِ المعترضَةِ (الجار والمجرور) وتوظيف ذلك نحوياً في سياقه ضمنَ تراكيبَ نحويةٍ وبيان دلالاتها النحوية ، لقد اجاد التوحيدي في هذه المقابسة في الافادة من سُنَنِ العربِ في كلامها في الفصل بين المتلازمات النحوية اذ وردت في أكثر من مورد ولاسيما بالظرف والجار والمجرور لأنّ حرف الجرّ يُتَّسعَ فيه مالا يَتَّسعُ في غيره مما زادَ النصَّ بياناً وتماسكاً وتوظيفاً للمفردة اللغوية ووضعها في سياقها اللغوي والنحوي.

المطلب الخامس: الفصل بين معمولي إنّ بالظرف

ومنهُ ما ورد في المقابسة السابعة والاربعين في أنّ العقل مع شرفه وعلوّ مكانهِ لا يخلو من انفعالٍ قوله : ((بأيّ شيء تَعرِفُ أنّ في العقل– مع شرفهِ وعلوّ مكانه – انفعالا ؟ قال : باسْتحْسانهِ واسْتِقْباحِهِ ؛ لانّ هذين انفعالين ، ولكنهما انفعالان على طريق الاستحالة ؛ وكأنه يدور على نفسه ، أو يَقْتَبِسُ من الذي هو أعلى منه ويَثبِتُ عمّا دونهُ ويَشنَعُ عليه. فهذا يُوهِم بالانفعالِ على جهة التقريب؛ لأنَّ مرتبة هذا الانفعالِ فوق مرتبةَ كلِّ فعلٍ مما هو دون العقل ...) (التوحيدي، ١٩٩٢، صفحة ٢٢٢) تتحدث المقابسة عن انفعالات العقل، ومن منظور الفلاسفة فـ (الانفعالُ وأن ينفعلَ هما الهيأة الحاصلة للمتأثر عن غيره ، بسبب التأثر أولاً ، كالهيأة الحاصلة للمنقطع ما دامَ منقطعاً) (الجرجاني، ٢٠٠٧، صفحة ٧١) ، ولا يخفى على ذي لُبٍّ منزلة العقل بالنسبة للإنسان ، إذ كان – وما يزالُ– الشغل الشاغل للفلاسفة، فاستحسان الشي هو إحسان المسائل وإتقان الدلائل ، وهو عدُّ الشيء واعتقادُهُ حسناً وضدهُ الاستقباحُ، وهما الهيأة الحاصلة للمتأثّر عن غَيرِهِ فالفعلُ الذي تُعرفُ به حقائقُ الاشياءِ هو الآلة التي بها يتميَّزُ هذا التميّزُ ، يحصلُ له انفعالاً باستحسانِ بعض الاشياء وإحداث الاريحية في النفس وشحذُ ذهنِكَ ... وفي الوقت نفسه ينفرُ من أشياءَ تتَّسمُ بالقُبحِ وما كان مذموماً في عاجلهِ وعقوبةٍ في آجله ،وهذان الانفعالان حركة في الكيفيات المحسوسة غير راسخة ومنها حُمرةُ الخَجَلِ وصُفرَةُ الوجه ، وسُمّيت انفعالاتٌ لكونها أسباباً لانفعالات النفس ،والحركة فيه اسْتِحالة كما يَسْوَدُّ العِنَبُ ويَتَسَخَّنُ الماءُ. (الجرجاني، ٢٠٠٧، صفحة ٣٠١) . وقد جاء الفصل بين اسم أنّ المقدم شبه الجملة (في العقلِ) وخبرها (انفعالاً) بـ (مَعَ) المفتوحة العين، وهي من الظروف العادمة التصرف ، وتأتي اسماً لمكان الاجتماع نحو زيدٌ مع عمرو ، وللزمان نحو: جئتُ معَ العَصرِ، ويدلُّكَ على اسميَّتها تنوينها في قولنا (معاً) . (السيوطي، ٢٠٠٦، صفحة ١٦٨/٢) و تأتي ساكنة العين (وهي لغة ربيعة وغنْم يبنونها على السكون قبل مُتحرَّكٍ ويكسرون قبل ساكنٍ ... وأُختُلِفَ في (مَعْ) الساكنة العين ، فقيل هي حرفٌ جرّ ، وزعم ابو جعفر النحّاس ، أن الاجماع متعقدٌ على حرفيتها إذْ كانت ساكنةً ،والصحيحُ انّها اسمٌ) (المرادي، ١٩٩٢، صفحة ٣٠٦)

و (مَعَ) ظرف لازَمَ للظرفية ، خلا الى الجرِّ بِـ (مِنْ) نحو ، ذهبَ مِنَ مَعَهُ ، وهو دليلٌ عن اسميتها ايضاً وتقع خبراً وصِلَةً وصفةً وحالاً، وتأتي مفردة فتُنوَّن نحو :(زيدٌ وعمروُ معاً) والاكثر حينئذ أن تكون حالاً، وقلَّ وقوعُها خبراً نحو قول الشاعر جندل بن عمرو : ... أفيقوا بني حربٍ وأهواؤُنا معاً. وقيل : إنّه الحالُ والخبرُ محذوفٌ تقديره : كائِنَةٌ معاً . (المرادي، ١٩٩٢، صفحة ٣٠٧) (ابن هشام، ١٣٧٨هـ، صفحة ٣٤٩/١)

استهل التوحيدي مقابستهُ مستفهما بأداة الاستفهام (أيّ)– بفتح الهمزة وتشديد الياء –لمعرفة اسباب انفعالات العقل –آخذاً بنظر الاعتبار منزلة العقل وأهميته– وذلك بيّن حين قال في فضيلة العقل في المقابسة الرابعة والخمسين : (والذي يقّربُك من الحقِ في هذا او يُدنيكَ الى اليقنِ ويُلبِسُك جلبابَ السكونِ ، أنْ تعلمَ أنَّ العقلَ بأسره لا يوجد في

شخص إنسيٍّ ، وإنما يوجدُ منه قسطٌ بالأكبرِ والاقلِّ والاشدِّ والاضعفِ ...) (التوحيدي، ١٩٩٢، صفحة ٢٣٥) . والفصل هنا مطردٌ بين معمولي (إنَّ) وهو فصلٌ غير أجنبيّ بالظرف (مَعَ) وجاء مضافاً وقوله (شرفهِ) مضافاً اليه ،وعُطفَ عليه جملة (عُلوّ مكانهِ) والدلالة النحوية في هذا الفصل لغرضٍ اقْتضاهُ المقام والسياق، وهو العناية والاهتمام والتأكيد على سموّ ورفعة العقل وعلوّ مكانهِ عند التوحيدي ، وهو ما صرح به في أكثرَ من موضع ،وكل هذه الميزة والمنزلة والبهاء والجمال للعقل فقد يعرض فيه انفعالاً عن طريق الحركة ولكنَّه يزولُ في نهاية المطاف . فالمقابسة تتَحدَّثُ عن منزلة العقل و .... فاقتضى المقامُ تقديمَ الجملة الظرفية وما عُطِفَ عليها بما يحقق ذلك العرض الدلالي.

المبحث الثاني

الفصل بين رُكني الجملة الفعلية

توطئة

الجملة الفعلية تتكون من الفعل والفاعل والمفعول به إذا كان الفعلُ متعدياً، ومن الفعل والفاعل اذا كان الفعلُ لازماً ، أو من الفعل ونائب الفاعل ، وهي (التي صدرها فعل كقامَ زيدٌ ، وضُرِبَ اللِّصُ ، وكان زيدٌ قائماً ، وظننتُه قائماً ،ويَقومُ زيدٌ ، وُقمْ) (ابن هشام، ١٣٧٨هـ، صفحة ٤٩٢/٢) والمشهورُ والأكثرُ استعمالاً في الجملة الاسمية، هي ما كانت مؤلّفة من المبتدأ والخبر، والمشهور – والأكثر استعمالاً– في الجملة الفعلية هي ما كانت مؤلفة من الفعل والفاعل ، فكلٌّ من الجملتين الاسمية والفعلية تتألفان من ركنين أساسيين هما في الحقيقة مسندٌ ومسندٌ اليه ، ولا يُمكن للجملتين أن تتألَّفا دونهما ، فالمسند اليه هو المُتحدَّثُ عنهُ ،ولا يكون إلا اسماً ويُمثل المبتدأ الذي له خبر وماً ًأصلهُ كذلك ،والفاعل ونائب الفاعل ،والمسند هو المُتَحدَّثُ به ، ويكون فعلاً واسماً ، فالفعل هو مسندٌ دائماً والمسندُ من الاسماء هو خبُر المبتدأ أو ما أصله ذلك ،والمبتدأ الذي له مرفوعٌ أغنى عن الخبر نحو: أقائمٌ الرجلان ، ف (قائمٌ) وصفٌ مبتدأ و (الرجلان) مرفوع على أنه فاعل سدَّ مسدَّ الخبر. (السامرائي، ٢٠٠٧، صفحة ١٣) ، وقد ورد الفصل بين ركني الجملة – في مقابسات التوحيدي بأنماط وتراكيب نحوية عدة.

المطلب الأوّل: الفصل بين مقول القول وجملة النداء بالمبتدأ والخبر

ومنهُ ماو رد في المقابسة السادسة والأربعين في أقسام الموجود : (... وكان بعضُ الالهيين يقول : الاحسانُ من الانسان زلّةٌ، والجميلُ منهُ فَلْتَةٌ، والعدلُ منه غريب، والعفة فيه عَرَضٌ ضعيفٌ ، وممّا يزيدكَ ثقةٌ بما يُصرَفُ من القول به , نقضٌ هذا الانسانُ الذي قد أكتنَفَهُ الفسادُ من كل جهة ، وملكَهُ الجهلُ بكل حال ، أنَّا وجدنا في هذه

الايام مَنْ نظَر الى وادٍ أغنَ بالكَلَأ قد اسْتَحْلَسَتِ الأرضُ به خُضْرةً وندىً وحسناً ، فَخَفَّ حينَ خالفَ عينَهُ في أطرافهِ ، وبلغَ به العُجْبُ الى أنْ قالَ : ليتني كنتُ بقرةً فكنتُ آكلُ من هذا كلِّهِ أكلاً ذريعاً، وهكذا مِن أعلاهُ الى أسفلهِ ، ومن أسفله الى أعلاه... قال له بعضُ الفقهاءِ مُعنِّفاً ولائِماً ومنبِّها لهُ – على خساسَتِهِ– يا هذا ، هل رأيتَ قطُّ من تمنى وهو إنسانٌ أن يكونَ بقرةً ؛ بسببِ مكانٍ مُعشبٍ وكَلَإٍ كثيرٍ؟ فقالَ له مجيباً– وهو وادعُ النفس ، رَخِّيّ البالِ ، حاضِرِ الفكرِ ، ساكنِ الطباعِ– أيُّها الشيخُ ، لو رأيتَ بعينيْكَ ما رأيتُهُ ، لتمنيْتَ أن تكونَ كما تمنيُت . وهذا يدلُّ على أنّ الذي أثار شَهوتَهُ في ذلك المكان ، لم يكنْ جوعاً قد توالى ، ولا نهمةً قد غلبَت ، بل كانت نذَالةَ النفسِ ، ولُؤمَ الطباعِ وسقوطَ الجوهرِ، وغباوَةَ الروحِ، وقلّةَ العقلِ) (التوحيدي، ١٩٩٢، الصفحات ٢١٧–٢١٨) هذه المقابسة استغرقت عدة صفحات في كلامٍ اقتضبَهُ التوحيدي عن سابقيه تحدث فيها عن اصناف من الصفات السيئة الموجودة عند الانسان، ولكنَّها في حكمِ المعدومة... تقابلها اصناف أُخرى من الصفاتِ المعدومةِ الحسنةِ بيدَ أنّها في حكم الموجودة فمن الأُولى: الخساسةُ والتهافتُ وفسادُ الطبيعية وقُبحُ الصورة وإمّحاءُ البهجة... ومن الثانية : صحةُ الصورةِ وكمالُ الجوهر وظاهرُ العفَّةِ وطهارةُ العين ودوامُ النَّضارة ... وهذان الفصْلان بيّنان مكشوفان للإنسان ، إن تقفْ عليها من تلقاءِ نفسك بضياءِ عقلك وذكاءِ قريحتِك وإن لم تقِفْ عليها فَصِل اليها من جهة أرباب الحكمة وأعلام الفلاسفة، فأن وَثَبتَ على سِمَةِ العدلِ اكتنَفَكَ الخيرُ عاجلاً والسعادةُ آجلاً فتكونُ موجوداً وأن عُدِمْتَ ، وحيّاً وإن مُتَّ ،وباقياً وإن فَنيْتَ ، وظاهراً وإن بَطَنَتْ ، وشاهداً وإن غِبْتَ ... ولزاماً علي أن أورد تمة ما ذكرته آنفا بتمامه لأنه كلامٌ فيلسوفِ الادباء ومحقق المتكلمين وشيخ الصوفية... إذ يقول:– إن وقفت على الثانية – (هنالك تصل الى غِنىً بلا قُنيَةٍ ، وتنطقُ بلا عبارةٍ، وتفعلُ بلا آلة، وتُصيبُ بلا مشورة ، وتعقِلُ بلا مقدمة، وتبقى بلا آفةٍ ،وتَتَلَذَّذُ بلا استحالةٍ، وتنالُ بلا كدحٍ ، وتحيا بلا أذيّةٍ ، وتَسْعَدُ بلا شُؤمٍ ، إلهيةً ورثتَها من البشريّةِ ، وربوبيَّةً وصَلْتَ اليها من العبوديّةِ ، ومملكةً استوليتَ عليها بالأَلْسُنِيَّةِ، وحَالٍ جَلَتْ عن رقمٍ وتزويقِ حبرٍ، واستقْصاءِ بيانٍ ، وتَخَيّلٍ وهمٍ...) (التوحيدي، ١٩٩٢، الصفحات ٢١٥–٢١٦) ، علة الاطناب في ايراد قول التوحيدي لانَّه سابقٌ للنصّ المدوَّن آنفا– مدار البحث –، ومُمَهِداً له في المقابسة عينها ، فتراه ينقل لنا صورة تبعث على الأسى وخيبة الأمل لما آل اليه الخَلْقُ في زمانه من سوء اختيارٍ وفسادِ عقيدةٍ واتِّباعٍ للشهواتِ والتمسكِ بملذاتِ الدنيا , واكتَنَفَهُ الجهلُ والفسادُ... وهجرةُ الدينِ والايمانِ. ورد الفصل بين المتلازمين القول ومقول القول في موضعين : الاول بين القول : (قال له بعضُ الفقهاء) ومقول القول جملة النداء (يا هذا) بالجار والمجرور (على خساسَتِهِ) المقابسة ركزت على بيان الخصال السيئة للإنسان، وفي هذا الموضع جاء بالجار والمجرور لتأكيد هذا الصفات الذميمة ومنها : نكرانُ الجميل ، وَمَنْ لا مروءةَ له وُبخْلِهِ ، ناهيك عن نذالتِهِ وارتكابِهِ مُحقرّات الامور. وقد تقدمت شبه الجملة لغرض دلالي اقتضاهُ المقامُ لإيراد جانبٍ من هذه الرذائلِ جمعتْها لفظةُ (الخَيبة) – وقد تكررت أكثر من مرة في المقابسة – وجاء تقديمها للعناية والاهتمام ناهيك عن التحقيرِ والمساءة . (السامرائي، ٢٠٠٣، الصفحات ٢/٩١–٩٢) وأفادَ التقديمُ التركيبَ النحوي ، لأن حرفَ الجر يُتَّسعُ فيه مالا يُتَوَسَّعُ في غيره , والفصل هنا بغيرِ أجنبيّ، وقد ورد في سياقه مؤكداً تلكَ

السجايا السيئة لصنفٍ من البشرِ وفي الوقت عينهِ يتمُّ الغرضُ بدونِهِ . والموضع الآخر قوله (فقالَ لهُ مجيباً) ومقول القول (أيُّها الشيخُ) بالجملة – الاعتراضية– الاسمية (هو وادعُ النفس ، رخِيُّ البال ، حاضُر الفكر، ساكنُ الطباع) وقد حذفت ياءُ النداء من جملة مقول القولِ وهو جائزٌ في العربية . وهي –الياء– من أكثر حروف النداء استعمالاً و (لهذا لا تُقدَّر عند الحذفِ سواها نحو ((يوسفُ أعْرضْ عن هذا)) (يوسف أية ٢٩) ، ولا يُنادى أسم الله عز وجل والاسمُ المستغاثُ وأيُّها وأيَّتُها إلاّ بها ، ولا المندوبُ إلا بها أو بوا)٠ (ابن هشام، ١٣٧٨هـ، صفحة ٤٨٨/١) ومن النحويين من يرى أن لا يحذفُ حرفُ النداء من (أي) كونه جنسٌ متَعَرَّف بالنداء ، لكنّ المرادَ بالنداء ما كان وصفُهُ وهو معرفة قبل النداء باللامِ جازَ حذفُهُ ، لذا لا يجوزُ حذفُ حرف النداءِ من (يا أيُّهذا) من دون أن نَصِفَ (هذا) بذي اللام لذلك لا يجوزُ الحذفُ في قولنا – ياهذا – حتى تُظْهِرَ حرفَ النداءِ ، فجاء حذفُ حرفِ النداء من (أي)بوصفه نحو قولنا : أيُّها الرجُلُ . (الاسترابادي، ٢٠٠٠، صفحة ٤٢٣/١) وقد تعدد الخبر في الجملة الاعتراضية ، و اختلف النحويون في جواز تعدِّد الخبر لمبتدأٍ واحدٍ على أقوالٍ عدّةٍ إذ جوزه جهور النجاة –وهو الاصح – كما هو الحال في النعوت سواء بأداء عطف أم لا ، فبعاطفٍ نحو قولنا : زيدٌ نحويٌّ وفقيهٌ وشاعرٌ ، وبغير عاطفٍ كقوله تعالى Πوَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ {١٤} ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ {١٥} فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ {١٦}O (البروج: آية ١٤–١٦) والقول الآخر المنع ، وهو اختيار ابن عصفور وما ورد من ذلك عُدَّ الاولُ خبراً ، والبقيةُ صفةُ للخبر ، وجعله بعضُهم خبَر مبتدأٍ مُقَّدر، وقيل الجوازُ إن اتحدا في الافرادِ والجملةِ ، فالإفرادُ كما وردَ آنفاً والجملةُ نحو قولنا : زيدٌ أبوهُ قائمٌ أخوهُ خارجٌ ،ويمنع إنْ كان أحدهُما مفرداً والآخرُ جملةً ، ومنهم من قَصَر الجوازَ على ضرورة كون المعنى منهما واحداً نحو : الرُمّانٌ حلُوٌ حامضٌ أي مرٌّ ، وهذا الاختيار يتعين فيه ترك العطفِ ومردُّ ذلك أن مجموع الخبرين فيه بمنزلة الواحد ، وأجاز أبو علي الفارسي استعمالَه بالعطف مثل غيرهِ من الاخبارِ المتعدِدَةِ فيصحُّ قولُنا : هذا حُلوٌ وحامضٌ. (السيوطي، ٢٠٠٦، صفحة ٣٤٦/١) وقد جمع التوحيدي فيما اورَدَهُ من جملٍ اعتراضية متعددة الاخبار اختيارَين ممّا رجَّحَهُ النحويون بهذا الشأن وهما : جواز تعددِ الخبرِ بغير عاطف وقصرِ الجوازِ على ضرورةٍ كونُ معاني الخبرِ واحدة وبمنزلة الخبر الواحد، وهو جليّ واضح في قول التوحيدي حين وصفَ اجابةَ هذا الصنفِ من الخَلْقِ بوداعةِ النفسِ ورخاءِ البالِ... ومعانيها بمنزلة الخبرِ الواحد، وهذا دليلُ بيّنٍ على قدرة التوحيدي في توظيف قواعد العربية لإبرازِ معاني ودلالاتِ الالفاظ في سياقها اللغوي، وأهمية الجملة الاعتراضية التي تفيد الكلامَ تقويةً وتسديداً وتحسيناً كما ورد في المقابسة ، ومما ورد من جمل اعتراضية ما ورد بين المعطوف والمعطوف عليه الفعلين الماضيين (فنزلَ وتمنّى) بقوله (أعني الجواهَر العلويةَ الأبديةَ) وقد أفادت الجملةُ الفعلية – الاعتراضية– التأكيدَ وهو ما أراده التوحيدي – في نصه– والمنحدرُ والمنزلقُ الذي يؤولُ اليه الانسانُ حين يتخلى عن تلك المرتبة السامية التي حباها اللهُ تعالى إيّاه قال تعالى : Πوَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِO الاسراء : ٧٠ ، وعبر عنها – التوحيدي– بالجواهرِ العُلويّة الأبدية وهي الافلاكِ والكواكبِ في كبد السماء. لقد وظّف التوحيدي الجمل الاعتراضية الواردة في المقابسة آنفة الذكر خيرَ توظيف إذ اعطت للنصّ جمالاً وابداعاً وأطلقَ عليه اللغويون

بالوظيفة اللفظية ، ناهيك عن وظيفتها المعنوية في التركيب النحوي اتساعاً وفائدةً وحجةً. (الزركشي، ٢٠٠٧، الصفحات ٥٢٣-٥٢٤) .

المطلب الثاني: الفصل بين القول ومقول القول بجملة الدعاء

ومنه ما ورد في المقابسة الخامسة والخمسين في أن بعض المسائل توجد بالفكر والرويّةِ وبعضها بالخاطرِ والالهامِ بقوله : (... ثم قال في هذا الموضع أبو زكريا الصيمري: الكمال عزيز ؟ قال له : أوَ تدري لِمَ ؟ قال : أفدْنا – أبقاك اللهُ على عادتِك – ولا تندمنا نقصنا بِمُطالبَتِكَ ، قال : لأنَّ الكونَ والفسادَ واسطةٌ لهما ، فالمقوّمُ بهما لا كمالَ له، لأنّ الكمالَ في الوسط لا في الطرف، ولكن ليسَ الرقيُّ كالهويّ ، ولا الهبوطُ كالصعودِ ، ولا ما يُزانُ به مثل ما يُشانُ به ، ولا ما نُعذّبُ به مثل ما نُثابُ عليه، إنك لعلى جددٍ لو كان لي منك مددٌ. واندفعَ في هذا وشبِهِ حتى فرَّقَ بينَه وبينَنا المسأء ، فسقى الله تيكَ الساعات التي كانت تتضمنُ بهذه الراحاتِ – انظرْ الى بقاياها المرسومةِ بالخطِّ، المدونةِ بالقلمِ ، المحكية باللفظ– والله إن مساربَها في النفسِ والعقلِ والروحِ كانت تُنسي كُلَّ حالٍ مشهودةٍ وتُسلي عن كلِّ غايةٍ محدودةٍ ، مُذ ضَربَ الرمانُ بالانسدادِ دون هذه الرياضِ والانوارِ ، كبَا كُلُّ زَندٍ، وخاَب كُلُّ أملٍ ،وخَبَتْ كُلُّ جَمرَةٍ ، وكَلَّ كُلُّ حَدٍّ – حتى لو أعدنا النظرَ في هذا القدَرِ المذكورِ دارسين لخرجنا مِنهُ عارين – وانقَلَبنا من الخاسئين ، والى اللهِ الشكوى وهو المعينُ . (التوحيدي، ١٩٩٢، الصفحات ٢٣٩-٢٤٠)

المقابسة تتحدث عما تحملهُ النفسُ البشريةُ من مسائلَ ومنها (ما لا يبرزُ إلا بالرؤيةِ والفكر والتصفّحِ والقياسِ ، وشيء بالخاطر والبديهة والالهامِ والوحي والكلفة حتى كأنَّه كان حاضراً بنفسِهِ مُترصّداً لبروزِهِ) (التوحيدي، ١٩٩٢، صفحة ٢٣٨) وعلل التوحيدي هذه المسألة بأن البديهة تحكي الجزءَ الالهي ووصفها بالانبِجاسِ وكأنّها عينُ ماءٍ انفجرت وهو الانفتاحُ والسعة ، قال تعالى Πوَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنِ اضْرِب بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناًO (الاعراف : ١٦٠) فضلاً عن أن الإنبجاس مسبباً على الايحاء . (الزمخشري، ٢٠٠٥، صفحة ٤٩٢)والبديهةُ تفوقُ على ما يغوصُ عليه القياس ، أمّا الرويةُ والتفكيرُ فتحكي الجزءَ البشريَّ وكذلك التَّتَبُعَ والتوقُّعَ ، فالرَّويَّةُ بهِ ،والبديهَةُ اليهِ ، لذا فهاتان القوّتان لا تتوَفَّران في انسانٍ واحدٍ، لانَّ إحداهُما إذا عَمِلَتْ قَمَعَتْ الاخرى ، وكِلتاهُما على غاية الشرفِ– البديهةِ والرويةِ – بيد أنّ البديهةَ أبعدُ من معاني الكون والفسادِ وأكثرَ غِنىً عن ضروبِ الاجتهادِ والاستدلالِ، أما الَرويَّة فهي أكثُر التصاقاً بكمالِ الجوهرِ أي ما يكملُ به النوعُ في ذاته لأنَّه أسبق من النوع اي ما يكمل به النوع في صفاتهِ وما يتبعُهُ من العوارضِ ، مُلتصقاً بما هو ثابتٌ في الاشياءِ المتغيّرةِ. (التوحيدي، ١٩٩٢، الصفحات ٢٣٨-٢٣٩) (الجرجاني، ٢٠٠٧، صفحة ٣٣٩) ثم ينتقل التوحيدي في مقابستهِ للحديث عن الكمال الذي يَكْمُلُ بهِ النوع في ذاتهِ او في صفاتِهِ ويصفه بالعزَّةِ ، فهو يرى الكمالَ ابداعاً لذا نعَتَهُ بالفخارِ والإباءِ ، لانَّ الكمالَ ما يخلو من العَيبِ والنقصِ ودلالةٌ على الحالة المثالية ، لذا فالبديهةِ والرؤيَّة يقوّمان

مالا كمال لهُ مما فَسَدَ وخرجَ عن الاعتدال وناقضَ الصلاحَ وعُدّ باطلاً. ويختم التوحيدي كلامه متمنياً عودة تلك الساعات والايام . والمساربَ جمعُ سروب وهي مواضع آثار الأفعى على الارض ومراده أن تلك الراحات التي رُسِمَت بالخَطِّ ودُوِنَت بالقلمِ وحِيكَت باللفظِ قد شبَّهَها بالأثر الذي تَتْرُكُهُ الافعى حين سروبها على الرمال ، فَسُرعان ما تتلاشى، وكذا تيك الساعات مِن عُمُرِ الزمان مَرّت مَرَّ السحابِ ولكنّ اثرها في النفسِ والفعل والروح تُنْسي كلَّ ما يُعَكِّرُ انشراح الصدر ، فهي – تلك الساعات– رياضٌ وأنوارٌ ولكنَّ تغيَّرَ الحال.. . ورد في النص اعلاه عدّة جملٍ اعتراضية منها ما ورد في قوله : (أبقاكَ اللهُ على عادتِك) وهذه الجملة أجنبية عن مجرى السياق، ولا محل لها من الاعراب وهي تعبيرٌ عمّا يجولُ في البال والخاطرِ من دعاءٍ ، فهي جملةٌ دعائيّة وقد فَصَلت بين المعطوفِ قوله : (أفِدنا) والمعطوف عليه في قوله : (ولا تَنْدمنا) (حسان، ١٩٩٣م، صفحة ١٨٣) وقد جاء الفصلُ بين عناصر الجملة القابلة للفصل ، ومما ورد من الجمل الاعتراضية في النص قوله : (انظر الى بقاياها المرسومة بالخط، المدونة بالقلم المحكية باللفظ) وكما سبقت الاشارة فالجملة المعترضة أجنبية عن مجرى السياق الذي وردت فيه، وقد فصلت بين الجملة الفعلية (فسقى اللهُ ...) تلك الايام المباركة والجميلة ... والجملة القسمية في قوله : (والله إن مسارِبَها) فهو يُقسمُ بالله ، ولسانُ حالهِ شوقٌ وحنينٌ وأمنيةٌ لتلك الايام والساعات المباركة الخالية من الكذبِ والزيف... فالتوحيدي هنا يريدُ أن يلفت عناية القارئ وينبّهَهُ الى ما أراد ، فهو مشتاقٌ لتلك الساعاتِ كشوقِ الفلاحِ الى ماء المطر لري زرعه، لذا بدأ عبارته بـ (سقى الله) وهو المطر الذي أكرم الله بهِ جميعَ مخلوقاته ولاسيما عباده، إذ وافق النحاة هنا فيما اشترطوا في الجملة المعترضة بأن تكون مناسبة للجملة التي جاء معترضة فيها منبّها لما أرادَ . (السيوطي، ٢٠٠٦، صفحة ٢٥٣/٢) ومما ورد في النص أيضاً– كما أرى – من الجمل الاعتراضية قوله: (حتى لو أعدنا النظر في هذا القدر المذكور دارسين لخرجنا منه عارين) والذي عَدَّ هذه الجملة اعتراضية خُلُوّها من أداة العطف الواو ، إذ سبقتها عدّةُ جملٍ فعليةٍ معطوفةٍ بالواو وجاءت بعدها جملةٌ فعليةٌ معطوفةٌ بالواو في قوله : (وانقلبنا) مما يُنْبِيءُ بمقدرة التوحيدي في توظيف قواعد العربية بما يبرز من معانٍ ودلالاتٍ للنصّ الذي دَوَّنَه ، فالقارئ للوهلة الاولى لا يَلفِتُ عنايتُهُ وجود جملةٍ اعتراضيةٍ الا بعَد تأمُّلٍ وتَدَبُّرٍ وقراءاتٍ عدّةٍ للنَصّ. فقد فصلت الجملة الاعتراضية بين الجملة الفعلية (وكلَّ كلُّ حدّ) والمعطوف عليه في قوله : (وانْقَلَبْنَا) والجملة الاعتراضية لا محل لها من الاعراب ، و(حتى) هنا حرفُ غايةٍ فقط (المرادي، ١٩٩٢، صفحة ٥٤٥) و(لو) حرف امتاع لامتاع لا محلَّ له من الاعراب تدلُّ على امتاع الثاني لامتاع الأول (المرادي، ١٩٩٢، صفحة ٥٤٥) و (هذه العبارة ظاهرها أنها غير صحيحة) لأنّها تقتضي كون جواب (لو) ممتعاً غيرُ ثابتٍ ، دائماً ، وذلك غير لازم ؛ لأن جوابها قد يكونُ ثابتاً في بعض المواضع ... في قولهم : لو ترك العبدُ سؤالَ ربّهِ لأعطاهُ. فتركُ السؤال محكومٌ بعَدَمِ حصولهِ والعطاءُ محكومٌ بحصولِهِ على كلِّ حالٍ ، والمعنى أنّ عطاءهُ حاصلٌ مع تركِ السؤالِ فكيف مع السؤالِ (المرادي، ١٩٩٢، صفحة ٢٧٣) وهو ما سار عليه التوحيدي في توظيف(لو) في الجملة المعترضة، فتركُ اعادةِ النظرِ محكومٌ بعدم خُروجهِ عارياً ، والتعرِيَةُ محكومةٌ بإعادةِ النظر على كلِّ حالٍ، والمعنى : أنّ الخروجَ –عراةً

مطرودين مبعدين صاغرين – حاصلٌ في حالةِ إعادةِ النظرِ من عدمها ودليلنا تَحَسُّرُ التوحيدي على تلك الساعاتِ ... وجملة الاعتراض هذه أفادت تقويةَ وتسديدَ وتحسينَ الكلامِ فضلا عن تنبيهِ المخاطبِ ولزيادةِ التأكيدِ . (ابن هشام، ١٣٧٨هـ، صفحة ٥٠٩/٢) وممّا يُشار اليه توظيفُ التوحيدي لأسماء الاشارة ونيابةِ بعضها عن البعض الاخر وهوما ورد في قوله : (فسقى اللهُ تيكَ الساعاتِ) إذ نابت (تِيك عن تِلك) وهما اسما اشارة يشار بهما الى المفرد المؤنث العاقل وغير العاقل وفي هذا الموضع اشارة الى جمع المؤنث السالم لغير العاقل خلافا للقاعدة النحوية .

المطلب الثالث: الفصل بين الجملة الفعلية بالمبتدأ والخبر

ومنه ما ورد في المقابسة الرابعة والتسعين في حقيقة النفس وبيان بعض حقائق الاشياء بقوله : (بسم الله الرحمن الرحيم ،هذا ما عاهد عليه فلانُ ابنُ فلانٍ – وهو يومئذٍ آمنٌ في سربهِ ، معافىً في جسمهِ عندهُ قوتَ يومهِ ، لا تدعوهُ الى هذه المعاهدةِ ضرورةَ نفسٍ ولا بدنٍ، فلا يوالي مخلوقاً ، ولا يستَجْلِبُ منفعةً من الناسِ، ولا يستدفِعُ مضَّرتَهُم – عاهدهُ على أنْ يجاهدَ نفسَهُ ويتَفَقَّدَ أمرهُ ما أستطاعَ، فيَعُفَّ ، ويشجعَ ويحكمَ وعلامةُ عِفَّتهِ أن يقتصدَ في مآرِبَ بدنِهِ حتى لا يحمِلَهُ السَرَفُ على ما يضُرُّ جسمَه او يهتِكَ مروءتَهُ وعلامةُ شجاعتِهِ انْ يحاربَ دواعِيَ نفسهِ الذميمةِ حتى لا تقهرُهُ شهوةٌ قبيحةٌ ، ولا غضبٌ في غير موضعِهِ ، وعلامةُ حكمتِهِ أنْ يَستبْصِرَ في اعتقاداتهِ حتى لا يفوتَهُ –بقَدَرِ طاقتِهِ– شيءٌ من العلومِ والمعارفِ الصالحةِ ليصلِحَ أولاً نفسَهُ ويُهذّبَها ويحصُلَ لهُ من هذه المجاهدة ثمرتِها التي هي العدالة – وعلى أن يَتَمَسَّكَ بهذه التذكرةِ ويجتهدَ في القيام بها والعمل بموجبها – وهي خمسة عشر باباً...) (التوحيدي، ١٩٩٢، الصفحات ٣٢٣–٣٢٤) صاحب هذا العهد من الرجال المعروفين وهو أبو علي أحمد بن محمد مسكويه الخازن صاحب كتاب تجارب الامم، وقد عرّف بهِ ياقوت في كتابه معجم الادباء... كان من أعلام الادباء وأكابر الكتّاب ... وهذا العهدُ الذي رواهُ أبو حيان في هذه المقابسة رواهُ ياقوت ، منه قطعة في معجمهِ ...وقد جئنا بهذه الجملة – خاتمة النص المقتبس– التي وضعناها بين شارحتين من ياقوت. (التوحيدي، ١٩٩٢، الصفحات ٣٢٣–٣٢٤) أُفتُتِحَ العهد بقول رسول الله (صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلّم) والحديث النبوي الشريف بتمامه : (من أصبح منكم آمناً في سربه معافىً في جَسَدِهِ عندهُ قوتَ يومهِ فكأنما حِيزتْ لهُ الدُنيا)) (الترمذي، د.ت، صفحة رقم حديث ٢٣٤٦/ ٦٤٠) ومعنى الحديث النبوي الشريف : من أنعم الله سبحانه وتعالى عليه وعلى أهله وعياله وخاصته بالأمان ، –والمرادُ بالسرب السبيل أو الطريق ،وقيل البيت –،وعافاهُ الله في جسده وسلَّمهّ من المرضِ والبلاءِ والوباءِ وكان صحيحَ البدنِ، ووفَّرَ لهُ رزقَ يومِهِ وسدَّ حاجتَهُ من طعامٍ وشرابٍ ومؤونةٍ يكفي يومَه ، فهو كَمَنْ ملكَ الدنيا وما فيها. عماد هذا العهدِ جهادُ النفسِ وهو الجهادُ الاكبرُ ومراجعةُ الذاتِ ونقدِها ما ستطاعَ الى ذلك سبيلا وثمرةُ هذه المجاهدةِ العدالةُ وإيثارُ الحقّ والخيرِ والصدقِ ... ومما ورد من جمل اعتراضية

في النص قوله : (وهو يومئذٍ آمنٌ في سربِهِ معافىً في جسمِهِ عندهُ قوتَ يومِهِ) إذ فصلَ بالحديث النبوي الشريف بين الجملة الفعلية صلة الموصول (ما) والجملة الفعلية (لا ندعوه) وقد وردت في الحديث الشريف – الجملة المعترضة – عدّة جملٍ خبريةٍ . وجواز تعدِّدِ الخبرِ لمبتدأٍ واحدٍ عليه جمهور النحويين ، ومنهم من أجاز تعدد الخبر إن اتحدا في الافراد والجملة (السيوطي، ٢٠٠٦، صفحة ٣٤٦/١) وقد اتحد المبتدأ والخبر في الافراد في الحديث النبوي الشريف وأفادت الجملةُ المعترضةُ بين الكلام وتمامهِ غَرَضَ العهدِ بين العبدِ وربِّهِ وحتميّةِ ذلك العهدِ ولاسيما إنعامُ اللهِ عليه بالأمان والمعافاة والطيباتِ من الرزق ، إذ جاء الحديثُ الشريفُ مؤكداً ومُنبّهاً على التمسُّكِ بهذه التذكرةِ والمواثيقِ وإجهادِ النفسِ للقيام بها، وأصلُ الحديثِ الشريفِ كما وردناه من مظانِّه ابتدأ بأداة الشرط (مَنْ) وفيه فعلُ الشرطِ وجوابِه – وإن لم يوردهُ التوحيدي بتمامِهِ – والجملة الشرطية فيها تَنبيهِ السامع لأمرٍ ما. (حسان، ١٩٩٣م، صفحة ١٨٣) وقد أفادت الجملةُ المعترضةُ وظيفةٍ معنويةٍ في التركيب النحوي هي الادلاءِ بالحجّة . (الزركشي، ٢٠٠٧، الصفحات ٥٢٣-٥٢٤) وما ورد من الجمل الاعتراضية – مما يظهرُ لديّ– العبارة التي وضعها المحقق بين قوسين كبيرين ونقلها من معجم البلدان ما نَصُّه (وعلى أن يتَمَسَّكَ بهذه التذكرة ، ويجتهدَ في القيامِ بها والعملِ بموجبها) فقد فصلت هذه الجملة المعترضة بين الجملة الفعلية (يَحصلُ لُه...) والمعطوف عليها الجملة الاسمية (وهي خمسةَ عشَر باباً) وقد أفادت التنبيه الى مرادِ صاحب النصِّ كي يلفتَ انتباه المتلقي. (حسان، ١٩٩٣م، صفحة ١٨٣) فضلاً عن إفادتها التأكيد ، وقد أُكِّدَت بالأداة (أنْ) لزيادة التأكيدِ ،والتذكيرِ بالالتزامِ بالعهدِ والميثاقِ الذي واثقَهُ مع ربِّهِ والعملُ بمقتضاه ، فالجملتان الاعتراضيتان تخاطبان مَنْ فتحَ اللهُ بصرَهُ وبصيرتَهُ وأيقظَ نفسَهُ وأنعَمَ عليه بهذه الفضائل فقد صار من اوليائهِ الفائزين وعبادهِ الآمنين . ناهيك عن أن الحديث النبوي الشريف والجملة الاعتراضية الثانية اجنبيتان عن مجرى السياق النحوي، بيد أنهما أفادتا النص المقتبس وَجَمَّلتا الكلام كي يرسخَ في ذهنِ السامعِ والمتلقي .

المطلب الرابع: الفصل بين فعل الشرط وجوابه بالظرف ومُتعلّقِيه

ومنهُ ورد في المقابسة السابعة والتسعين في عيون من كلامِ الاوائلِ المنقولة بالترجمة ، بقوله : ((... وخيرُ الكلام في الواضح الجليّ أن يكون لطيفاً يستجمع الى السامع ما يربطُ مرادَهُ ،. وفي الغامض الخفي أن يكونَ مكشوفاً لِيلحقَ السامعَ منه مانحاهُ ببحثِهِ وطِلابِهِ . فأمّا اذا تهافتَتْ المعاني – تارةً بسوءِ التأليفِ وتارةً بالإكثارِ وتارةً بالتعريضِ – دخلَها الخللُ ، ولم يبلُغْ المحصِّلَ لها على ما قد ثبَتَ رأيُهُ ،وساقَ نظرُهُ وسعيُهُ اليه ، على أنّي أعذرُ كلَّ خطيبٍ مُصقعٍ وكلَّ بَليغٍ وكلَّ باحثٍ متوغّلٍ ، وكلَّ طالبٍ مُترَفقٍ ، إذا تكلّمَ في النفسِ وبحثَ في شأنِها أنْ يعيا وَيَحصِرَ وَيَقصِرَ ، فإنّ المطلوبَ في هذا الأمرِ صعبٌ والغايةَ بعيدةٌ والشرطَ بطيءٌ ،والعجزَ شاملٌ ،والناصَر مفقودٌ والتعاضُدَ مرتفعُ والقوّةَ محدودةٌ والقدمَ زالّةٌ والمُنتهى حيرةٌ ، واذا كان النظُر في النفسِ على ما أصفُ – مع روافدَ لا أفي

بتسطيرِها في هذا المكان– فكيف الكلام في العقل وهو البحرُ العميقُ ، والمعنى الذي هو في ذلك أنيق)) (التوحيدي، ١٩٩٢، الصفحات ٣٤٠–٣٤١) هذه المقابسة جمعَ فيها التوحيدي أعيانَ كلامَ الأوائلِ ومما نقله الحديث عن النفس والعقل وقد حوت ضروباً في النفس مختلفة ومؤتلفة ... والنص المقتبس – مدار البحث– ذكره التوحيدي بعد أن نقل –بتصرف– أقوال الفلاسفة والمناطقة ممن سبقوه منبّهاً القارئ الى أن الاكثار في ايراد هذه الاقوال (ربما صدَّ عن تحقيق المراد، والكلامُ كلُّهُ بين زيادة ربّما جلبت الفساد وفتحت باباً الى الشكِ، وبيَنَ نقصانٍ ربما جلبَ الاشكالَ وصارَ طريقاً الى اللبس . وهذا إذا كان المتكلمُ عليه من بابِ الجليّ ومن فنِ الواضحِ ، فكيف اذا كانَ في الغامضِ الخفيّ اللطيفِ المحتجبِ) (التوحيدي، ١٩٩٢، صفحة ٣٤٠) والكلام الكثير ربما أوقع صاحبه في خطأ واضطرابٍ وحادَ عن الصواب فلا بدَّ من أخذِ الحذرِ واستدعاءِ المراقبةِ والتيقّظِ . ومما ورد من جمل اعتراضية في النص المقتبس قوله :(تارةٌ بسوءِ التأليفِ ،وتارة بالإكثارِ ، وتارةٌ بالتعريضِ) إذ فصلت بين فعل الشرط (تهافتت) المسبوق بأداة الشرط (إذا)، وجواب الشرط في قوله (دَخَلَها) والمتأمل للنصّ بدقةٍ لا يلفتُ انتباهُه للوهلة الاولى وجودَ جملٍ اعتراضيةٍ اذْ وردت في سياقِ الكلامِ مما يؤكد على وجه اليقين تمكن التوحيدي وفهمه الدقيق لخفايا العربية ولاسيما الصنعة النحوية ، فالجملة الاعتراضية يؤتي بها في درج الكلام أو بين كلامين متصلين معنىً يَتِمُّ الغرضُ الأصليّ بدونه ولا يفوتُ بفواته (الزركشي، ٢٠٠٧، صفحة ٥٢٢) على حين أن التوحيدي – فيما أرى – قد بنى النصَّ على الجمل الاعتراضية وصارت من تمامِ الكلامِ ، وفي الوقت ذاته يمكننا الاستغناء عن هذه الجمل مع بقاء الغرضِ الاصليّ للنصّ . وسُبِقَت الجملة الاعتراضية بـ (أَمّا)بفتحِ الهمزةِ وقد جاءت هنا حرفَ تفصيل وهو ما ذهب اليه ابن مالك وغيرهُ (المرادي، ١٩٩٢، صفحة ٥٢٢) ودخلت على (إذا) الظرفية المتضمنة معنى الشرط لِما يُستقبَل من الزمان ولم يُجزَم بها؛ لأنّها لِمَا يُتَيَقَّنُ وُجودُه أو رُجِّحَ ولا يَليها الاّ فعلٌ ظاهٌر أو مقدّر، وقد وردت في النص ظرفا لما مضى من الزمان واقعةً موقع (إذْ) (المرادي، ١٩٩٢، صفحة ٣٦٧) و (إذا) هنا دخلت على الفعل الماضي وهي غير عاملة ، وجاءت الجمل الاعتراضية تفصيلاً لِمَا تَؤول اليه معاني الكلام الرديئة مُصَدّرةً بظرفِ الزمان (تارةٌ) المكررةٌ ثلاثَ مراتٍ توكيدا و(تارةٌ) تَرِدُ في العربية بعدة معانٍ منها(حين ومُدة) وغالباً ترِدُ في سياقِ الكلامِ ظرفاً ومنه قوله تعالى : ((منها خَلقناكُم وفيها نُعيدُكُم تارةٌ أُخرى) (طه:٥٥) وَتَلا الظرفَ (تارةً) في الجمل الاعتراضية الثلاثة شبه جملة جار ومجرور . والجارُّ حرفّ الجِّر (الباء) وأفادت في هذا الموضع التعليل ، وفيه قال ابن مالك : الباء الدالَّة على التعليل يَصلُحُ في موضِعِها ، غالباً اللام . (المرادي، ١٩٩٢، صفحة ٣٩) والواو العاطفة قد جَمَعَتْ بين الجمل الاعتراضية ، وهي أصلُ أقسامِها و أُمُّ بابِ حروفِ العطفِ وهي مشتركةٌ في الاعرابِ والحكمِ . (المرادي، ١٩٩٢، صفحة ١٥٨)

وقد أفادت الواو في هذا الموضع الجمع بين سمات الكلام الرديء الجالبِ للفسادِ والفاتحِ باباً للشك الصادِّ عن تحقيق المراد. فالتوحيدي – وهو يوردُ هذه الجمل الاعتراضية – كان فَطِناً في اختيار الفاظه ولاسيما الأدوات – الحروف–

في بيانِ القصديةِ وما يرمي اليه في مقالتهِ . وقد أفادت هذه الجمل المعترضة النصَّ في بيان أسبابِ وعلّةِ تهافتِ المعاني وتنبيه السامع على ذلك ،وهي عبارةٌ عن قيودٍ أُدرجَتْ بين فعل الشرطِ وجوابهِ فضلاً عن إفادتِها الكلامَ تقويةٌ وتحسيناً. (حسان، ١٩٩٣م، صفحة ١٨٣)

المطلب الخامس: الفصل بين مفعولي رأيتٌ الذي يتعدى الى مفعولين

ومنه ما ورد في المقابسة الرابعة والأربعين التي تتحدث عن معنى الإمكان وما قيل فيه ما نصّهُ: (رأيتُ فضلاً من الفلاسفة – وهم الذين قد نوهت بأسمائهم مراراً– يُكثرونَ الخوض في معنى الإمكان ،ويتداولون المسألة والجواب فيه ، وقد اقتبستُ منهم ما رسمتُهُ في هذا الكتاب على طريقه قريبةٍ وألفاظ معهودة ، فاشركني في تقبل الفائدة – إن كنت طالب فائدة – ولا تسبق (الى) الاستحسان والاستقباح والتخطئة والتصويب، قبل التفهّم والتصفّح ،والتقليب والتنقير ، فأنها مسألة صعبةٌ) . (التوحيدي، ١٩٩٢، صفحة ٢٠٩) أقتبس التوحيدي في هذه المقابسة أقوال جِلّة من الفلاسفة – لم يسمّهم – لورود أسمائهم وتكرارها في مقابسات اخرى لا يسعُ المقام لذكرها ، وقد اختار طرائق افهامية واضحة والفاظاً معهودة عند الفلاسفة كي تميّزَها عما سواها مخاطباً القارئ والمتلقي – إن كان طالب فائدة – كي يُفيدَ مما يرِدُ من أقوال ومسائل لا تُملُّ ولا يُشبعُ منها... والتأني في اصدار الاحكام المسبقة سواء ما يهواه ويميلُ اليه ويستحسنه وإن كان مستقبحاً عند سواه ، أو تخطئة تلك المقولات أو تصويبها . لقد وظف التوحيدي هنا ما اتاحته العربية من سعة مفرداتها اللغويةَ وَوَضَعَها في سياقها اللغوي والنحوي معاً . إذ اورد مجموعة من الاضداد زادت النص إفهاماً ودقة كي تأتيَ المعاني والدلالات بَيّنه بليغة ... ويؤكد ان الاحاطة بهذا المصطلح الفلسفي ليس من السهولة بمكان بل غاية في الصعوبة والوعورة والمشقة ... وأذكرُ احد المقولات في مفهوم الإمكان مما اقتبسه التوحيدي بقوله : (فمن ذلك قول القائل : زعمَ أن لا طبيعة للممكن وإنما هو موقوف على فرضِ الفارضِ، ووهمِ الواهم ،ووضعِ الواضعِ ،وظنِّ الظانِّ وليس كالواجبِ الذي هو ثابتٌ على وتيرةٍ واحدةٍ ، وجدليةٍ محدودةٍ معلومةٍ ...) (التوحيدي، ١٩٩٢، صفحة ٢١٠) ومما ورد في النص المقتبس من المقابسة من جُمل اعتراضية قوله : (الذين قد نوّهت بأسمائهم)) وقد فصلَت بين المفعول به (فضلاً) للفعل (رأيتُ) الذي ورد بمعنى (أبصَر) وهو بهذا المعنى يتعدى الى مفعول واحد (ابن عقيل، ٢٠٠٩، صفحة ١٤/٢) والجملة الاسمية (هُم يكثرون) والمسبوقة بواو الحال في محل نصب حال. أفادت هذه الجملة الاعتراضية مقولة التوحيدي– رغم كونها أجنبية عن مسار السياق النحوي ولا محل لها من الاعراب – تنبيهاً للسامع والمخاطب وَلَفْت انتباهه . (حسان، ١٩٩٣م، صفحة ١٨٣) وممّا أفادته عدم ايراد اسماء الفلاسفة تفادياً للتكرار فضلاً عن أن إحدى علل الحذف في العربية كثرة الاستعمال وهو ما ذهب اليه النحويون، وقد بين التوحيدي ذلك وأفصحت جملته الاعتراضية عنه، إذ ساهمت في تجميل النص وجاءت بين عناصر الجملة القابلة للفصل . واختياره الفعل (نَوَّه) في الجملة الاعتراضية كان بعناية واهتمام بالغين فمن معانيها

الاشادة والاطراد والثناء والمدح... وهذا يدل عن مدى براعتهِ في اختيار الفاظه وما يملكه من خزينٍ لغوي ومعرفة بالعربية وأسرارها ،ناهيك عن مدى إجلاله وإكباره للفلاسفة ممن سبقوه سواء مسلمين أو غير مسلمين .وهو ما صرّحَ به في خاتمة المقابسة بقوله : (هذا مبلغ حاصلي من قول هؤلاءِ المشايخ، وهم الذين نشرتُ لك حديثَهم وذكرتُ أسماءَهم وذكرت عليَّ مقاماتهم مِراراً في هذا الكتاب) (التوحيدي، ١٩٩٢، صفحة ٢١٣) ويغلب على ظني أن عبارة التوحيدي (إن كنت طالب فائدة) جملة اعتراضية قد فصلت بين جواب الشرط المتقدم (فاشركني) والفعل المضارع المسبوق بلا الناهية (ولا تسبقْ) وقد أفادت التأكيد ووردت مناسبةً للجملة التي جاءت معترضة فيها . (السيوطي، ٢٠٠٦، صفحة ٢٥٣/٢) ناهيك عن تنبيه المتكلم لما يريد أن يلفت اليه انتباه السامع ، وهو طلب الفائدة، فضلاً عن قيدٍ بشرط وبأداة الشرط (إن) مع تقديم جواب الشرط المقترن بالفاء (فاشركني) على اداة الشرط وفعل الشرط . (حسان، ١٩٩٣م، صفحة ١٨٣) .

الخاتمة

خُلص البحث الى نتائج عدّة من أبرزها

١. كشف التوحيدي في مقابساته مقدرته الفائقة في فهم سُنَن العرب في كلامها ، إذ كان مُلِماً بجميع علوم العربية ولا سيما اللغوية والنحوية – ناهيك عن العلوم السائدة في عصره – وتجلّى ذلك في الفصل بين المتلازمات النحوية مدار البحث.
٢. تعدَّدَ الفصل بين المتلازمات النحوية في مقابسات التوحيدي بين فصل بشبه الجملة سواء الظرف او الجار والمجرور فضلاً عن الجمل الاعتراضية ومنها الشرطية والقسمية والدعائية إذ برع في توظيف هذا الفصل لإثراء معاني ودلالات نصوص المقابسات بلغةٍ بليغة وعبارات فصيحة وألفاظ جزله وتراكيب متناسقة .
٣. أظهر البحث أن الفصل بين المتلازمات النحوية في الجمل الفعلية قد فاقت مثيلاتها من الجمل الاسمية ، مع غلبة الفصل بالجمل الدعائية على نظيراتها من الجمل الاخرى التي لا محل لها من الاعراب.
٤. مقابسات التوحيدي نصوص لغوية عالية أفادت من النصوص اللغوية الاخرى ومنها القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وأشعار العرب ،والأمثال والحكم والأقوال المأثورة ، مما ساهم في إبانة المعنى والمفهوم المراد من المقابسة، فضلاً عن تطويع النصوص الفلسفية والمنطقية والكلامية والصوفية وسائر المعارف الاخرى لإبانة هذه المعاني والدلالات .

٥. اتكأ الفصل بين المتلازمات النحوية في مقابسات التوحيدي على اقتضاء التوظيف النحوي للألفاظ لإبانة معاني ودلالات التراكيب النحوية في سياقاتها التي وردت فيها مع مراعاة القياس النحوي واستيفاء الضوابط والقيود التي وضعها النحويون وبان ذلك جلياً في الامثلة المختارة – مدار البحث–.

٦. زاد التوحيدي جواز مجيء الجملة الاعتراضية – بين عناصر التركيب النحوي –بين القول ومقوله ، فضلا عمّا أورده النحويون من مجيئها فاصلا بين الجمل الفعلية والاسمية .

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

ثبت المظان

القرآن الكريم

ابن الحاجب. (١٩٨٩). *أمالي ابن الحاجب*. دار عمار– الاردن.

ابن السراج. (١٩٩٦). *الاصول في النحو*. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن جني. (١٩٨٨). *اللمع في العربية*. عمان: دار مجدلاوي.

ابن جني. (٢٠٠٨). *الخصائص*. بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية.

ابن سيدة. (٢٠٠٠). *المحكم والمحيط الاعظم*. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن سيدة. (٢٠٠٠). *مادة (ص ل ف)*.

ابن سينا. (١٩٨٥). *الحدود الفلسفية* . بغداد: منشورات مكتبة الفكر العربي.

ابن عقيل. (٢٠٠٩). *شرح ابن عقيل* . القاهرة: دار الطلائع للنشر والتوزيع.

ابن فارس. (١٩٧٧). *الصحابي في فقه العربية وسنن العرب في كلامها*. القاهرة: مكتبة عيسى البابي الحلبي.

ابن فارس. (٢٠٠٨). معجم *مقاييس اللغة*. بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية.

ابن منظور. (٢٠٠٥). *مادة فص ٥*. بيروت –لبنان: دار صادر.

ابن هشام. (١٣٧٨هـ). *مغنى اللبيب عن كتب الاعاريب*. قم: مؤسسة الصادق للنشر.

ابن هشام. (١٩٦٦). *اوضح المسالك الى الفية ابن مالك*. بيروت – لبنان: دار أحياء التراث الرعبي.

ابو الفتح عثمان ابن جني. (٢٠٠٨). *الخصائص*. بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية.

ابو المكارم. (٢٠٠٦). *اصول التفكير النحوي*. القاهرة: دار الغريب.

أحمد. (٢٠٠٩). *الفصل النحوي بين الازواج المتلازمة*. الاردن: جامعة مؤتة.

الاسترابادي. (٢٠٠٠). *شرح الرضي على كافية ابن الحاجب*. القاهرة: عالم الكتب.

الانباري. (٢٠٠٩). *الانصاف في مسائل الخلاف*. القاهرة: دار الطلائع للنشر والتوزيع.

الترمذي. (د.ت). *الجامع الصحيح سنن الترمذي*. بيروت: دار احياء التراث العربي.

التوحيدي. (١٩٩٢). *المقابسات*. الكويت: دار سعاد الصباح.

الجرجاني. (٢٠٠٧). *التعريفات*. القاهرة: درا شركة القدس للتجارة.

الزجاجي. (١٩٩٨). *شرح جمل الزجاجي*. بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية.

الزركشي. (٢٠٠٧). *البرهان في علوم القرآن*. بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية.

الزمخشري. (٢٠٠٥). *الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل*. بيروت: دار المعرفة.

السامرائي. (٢٠٠٣). *معاني النحو*. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر.

السامرائي. (٢٠٠٧). *الجملة العربية تأليفها وأقسامها*. عمان: دار الكتب.

السامرائي. (٢٠٠٧). *الجملة العربية تأليفها وأقسامها*. عمان: دار الفكر.

السيرافي. (١٩٩٠). *شرح كتاب سيبويه*. بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية.

السيوطي. (٢٠٠٦). *همع الهوامع*. بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية.

السيوطي. (٢٠٠٧). *الاتقان في علوم القرآن*. بيروت : دار الكتب العلمية.

العلوي. (١٤٢٣هـ). *الطراز اسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز*. بيروت: المكتبة العصرية.

القرالة. (٢٠١٣). *صورة الفصل الجائز بين المتلازمات النحوية بالتقديم والتأخير*. الزرقاء – الاردن: مجلة الزرقاء .

الكفوي. (١٩٩٨). *الكليات*. بيروت – لبنان: مؤسسة ارلسالة للطباعة والنشر.

اللبدي. (١٩٨٥). *معجم مصطلحات النحوية والصرفية*. بيروت: مؤسسة الرسالة.

المبرد. (٢٠١٠). *المقتضب*. بيروت –لبنان: عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع.

المخزومي. (١٩٨٦). *في النحو العربي قواعد وتطبيق*. بيروت – لبنان: دار الرائد العربي.

المرادي. (١٩٩٢). *الجنى الداني في حرو فالمعاني*. بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية.

الميداني. (١٩٩٦). *البلاغة العربية اسسها وعلومها وفنونها*. دمشق: دار القلم.

احسان. (١٩٩٣م). *البيان في روائع القران*. القاهرة: عالم الكتب.

سيبويه. (٢٠٠٦). *كتاب سيبوية*. القاهرة: مكتبة الخانجي .

سيبويه. (٢٠٠٦). *كتاب سيبويه*. القاهرة: مكتبة الخانجي.

علي. (٢٠٠٦). *الفصل النحوي بين مطالب التركيب وقيم الدلالة*. منشورات مجلة العلوم الانسانيى والاجتماعية.

عمايرة. (١٩٨٤). *في نحو اللغة والتراكيبها*. جدة: عالم المعرفة.

عمر. (٢٠٠٨). *معجم اللغة العربية المعاصرة*. القاهرة: عالم الكتب.

مبروك. (٢٠١١). *دراسة في منهجية التفكير النحوي*. بحث منشور في مجلة التجديد.